

PROVISIONAL

A/47/PV.6
2 October 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريا)

السيد غانيف

الرئيس :

- خطاب الحاج حسن جولييد أبتيدون ، رئيس جمهورية جيبوتي
- خطاب السيد روه تاي وو ، رئيس جمهورية كوريا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان :

السيد هيرد (المملكة المتحدة)

- برنامج العمل
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد كوزيريف (الاتحاد الروسي)

السيد فان دن بروك (هولندا)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ .

خطاب الحاج حسن جوليّد أبتيدون ، رئيس جمهورية جيبوتي

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان لخطاب

رئيس جمهورية جيبوتي .

إصطحب الحاج حسن جوليّد أبتيدون ، رئيس جمهورية جيبوتي ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية جيبوتي ، فخامة الحاج حسن جوليّد أبتيدون ، وأن أدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيسي أبتيدون (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أولا وقبل كل شيء ،

اسمحوا لي أن أنقل لجميع أعضاء الجمعية العامة تحيات شعب جيبوتي .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم ، السيد الرئيس ، عن أحرّ تهانّي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وإنني على ثقة بأنكم ستديرون مداولاتنا بطريقة تؤدي الى خاتمة ناجحة ، وأتمنى لكم كل نجاح .

تلك كانت الحال أيضا في دورة العام الماضي ، حيث ترأس الجمعية العامة السيد سمير الشهابي ، سفير بلد شقيق وعظيم ، هو المملكة العربية السعودية . ونحن مدينون له على الانجازات الهامة في مجال اعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها . أود أن أعرب للممثل الدائم السابق الذي سيفادرنا ، عن أطيّب أمنياتنا للمستقبل .

أود أيضا أن أشيد اهادة في محلها بإبن افريقيا والعالم العربي ، أخي وصديقي ، السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على الطريقة المستنيرة والجليلة التي ملكها ، لما يقرب من عام ، لدى أداء مهامه في الامانة العامة . أود أن أؤكد على أن بلدي يقدر تقديرا تاما الجهود التي يبذلها السيد بطرس غالي للتوصل الى حلول دائمة لمختلف الازمات والحروب في أنحاء العالم ، عاملا بذلك على النهوض بالسلم والتعاون الدولي .

علاوة على ذلك ، فإن الأمين العام ، في تقريره السنوي عن أنشطة المنظمة ، قد ألقى الضوء على العديد من المسائل الحيوية المطروحة على الأمم المتحدة ، والتي تتراوح بين الازمة المالية للمنظمة والمسؤوليات الإضافية التي أُلقيت على عاتقها نتيجة التغييرات الجارية ، والتي تضع الموارد المتاحة للمنظمة أمام امتحان قاس . وفي هذا الصدد ، فإن قيام الأمين العام بتشكيل فريق استشاري من الأشخاص البارزين ، بغرض دراسة وصوغ مقترحات من شأنها جعل الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية ، يبدو لنا مبادرة ملائمة وفي حينها . أخيرا ، يسرني بالغ السرور أن أرحب بالدول التي انضمت هذا العام الى الأمم المتحدة .

إن نهاية الحرب الباردة قد دفعت بمسائل هامة الى مركز الإدارة ، خصوصا مسائل السيادة ، وصيانة السلم ، والديمقراطية . إن الحدود الوطنية تنهار سريعا والصراعات الاهلية الداخلية تتصاعد بحدة متزايدة .

إن في السياق المتغير للساحة السياسية الدولية وما يرافقه من صراعات تنشب في كثير من مناطق العالم لدواع كافية للإيمان في التفكير في إيجاد سبل ووسائل جديدة لاحتواء التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان . وفي هذا الصدد ، تتضمن خطة السلام التي أعدها الأمين العام من الأفكار والمقترحات ، مثل استخدام الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم ، ما يستحق الاهتمام التام من جانب الجمعية العامة .

إن الدول الجديدة والقديمة تعصف بها التناحرات الاثنية والقبلية . والأمم المتحدة تحتاج بالتالي الى تأييد المجتمع الدولي الراسخ لتمكينها من الاستجابة بصورة عاجلة وفعالة وجوهرية لهذه الظواهر الجديدة في عصرنا . وهل ستستطيع الديمقراطيات التي هي في طور التكون ، في وضعها الضعيف وغير المهيأ ، أن تلبي المطالب الملحة بالتحسين المادي الملموس ؟ وإذا لم تتمكن من تلبيتها ، ألن تفقد التأييد الشعبي ؟ من الواضح أن الديمقراطية في ظل الظروف المؤاتية نسبيا تختلف بالتأكيد نظريا وعمليا - بل في الواقع من جميع النواحي - عن الديمقراطية في بلد يدور في حلقة مفرغة من التبعية والفقر وعدم الاستقرار .

إن انتشار الأحزاب السياسية في نظام تعددي يفضي حتما الى قيام أحزاب أساسها هو العرق . ومن الواضح أنه لا بد أن يوجد اطار بديل لهذه الديمقراطيات التي تعاني من أوضاع اقتصادية قاسية ومن مشاكل مزمنة من قبيل الديون والمرض والجوع والفقر . لقد وصف رئيس المجلس الوطني لناميبيا هذا الوضع بصراحة بقوله :

"لقد تعلمنا أنه متى حصل المرء على دستور وحقق هدف الاستقلال

السياسي والحرية سيجد أن الاصوات في صندوق الاقتراع لا تصلح طعاما" .

إننا نشهد في افريقيا ، وفي بلدان كثيرة في أماكن أخرى من العالم النامي ، ممارسة الضغوط لانقاص السيادة الوطنية وتفتيتها . وهذه سابقة خطيرة في النظام الاقليمي والدولي الجديد البازغ . لقد أعرب الأمين العام ، بقوة عن مخاوفه في خطابه أمام مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز في جاكارتا ، بقوله :

"إن التغييرات الجغرافية - السياسية الأخيرة تتسم بدرجة أكبر من التجانس في العالم ، وهو أمر نرحب به باعتباره بشيرا طيبا بالوفاق والوحدة . ومع ذلك لم يؤد إنهاء الاستعمار ولا تفكك التكتلات الى إزالة ظاهرة القوة . فمحاولات الهيمنة ، سواء على النطاق العالمي أو الإقليمي ، لا تزال جارية . وهي تواصل تهديد أضعف الدول وأفقرها ، وهي الدول التي لا تزال الأكثر عددا في العالم" .

إنني أشاطر رأي الأمين العام بأن النظام العالمي الجديد يجب أن يستند الى الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وأنه ، في نفس الوقت ، يتعين على كل منا ، ولا سيما البلدان النامية ، مواصلة التمسك بالمبادئ الأساسية للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتعاون الدولي .

لقد وصفت ، في بياني الأخير أمام هذه الجمعية بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ وهو البيان الذي ألقيته بمناسبة انضمام بلادي الى الأمم المتحدة ، بالإضافة الى فرحتنا بنيل حريتنا ، تصميمي على الاسهام في الالتزام باحترام حقوق الانسان في القرن الافريقي . وكان هذا الطموح ، بلا شك ، طموحا مغرطا في التسامي ، أو سابقا لأوانه ، لانه وقعت من ذلك الحين أحداث كثيرة جدا - كانت غالبا مأساوية ، وعواقبها الضارة لا تشهد بتاتا بتراخي وطئها .

إننا ندرك الدور الحيوي والهام الذي اضطلع به الأمين العام في عرض مسألة الصومال بصراحة وجلاء على مجلس الأمن ، وفي التوصل الى التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في نيويورك بين الأشقاء المتحاربين ، وفي وزع قوات الأمم المتحدة لتوصيل المساعدة الانسانية ، ونعرب عن امتناننا له على هذا الدور .

ومن ثم ، نعرب للمجتمع الدولي ، الذي استجاب الآن استجابة كبيرة بالمساعدة الانسانية ، عن كامل امتناننا وتأييدنا له في هذه المهمة الملحة التي تتضمن استعادة السلم والأمن الاهليين في الصومال .

إن المنظر المروع لاطفال يلغظون أنفاسهم الأخيرة بين أذرع امهاتهم الهزيلة ،
والصور الاليمة لنساء ورجال مسنين لم تعد لديهم القوة للسير أو لمجرد إبداء أي
تعبير بوجوههم ، والذين يطل الموت من أعينهم ، اصابتنا ، كما اصاب العالم أجمع
بالغزع . فبأي حق يمكن لامة بأمرها أن تحكم على نفسها بالانتحار ؟ إن المأساة فسي
الصومال ليست محتومة ، ففي بعض الاحيان تسبب حماقة الانسان دمارا يفوق بكثير الدمار
الذي تسببه الكوارث الطبيعية . ولئن كان العالم قد ادرك ، في وقت متأخر ، المدى
الكامل لما يحدث اليوم في ذلك البلد ، فليس هناك ما يشير الى أن هذه المأساة لن
تودي بحياة ضحايا كثيرين - مئات الالوف منهم - في الشهور القادمة .

إن الصومال التي عرفناها لم يعد لها وجود . ونظرا لعدم وجود حكومة وطنية
ومسلطة مركزية ، فقد عمت الدولة فوضى شاملة . بل إنها عادت الى حالة الهمجية
الحقيقية .

إن الاختلافات القائمة لا علاقة لها بالايديولوجية أو بالسياسة ، إنها مجرد
رغبة عمياء في السلطة . ونحن نرى بجلاء نتيجة عناد عتاريف الحرب الظالمين وقادة
العشائر المستبدين الذين حولوا البلاد كلها الى حطام .

إن الصومال التي لم تعرف في تاريخها مثل هذه الكارثة تحتاج منا جميعا أن
ننقذها من هذه المحنة التي كتبت عليها والتي حلت بشعبها الذي راح ضحية للأنانية
المتعمصة الحمقاء للرجال . لقد دمر بلد بأكمله ، وتحول الى حطام بسبب الحرب
والجفاف والمجاعة ، وأصبح أرضا قاحلة تتحكم فيها جماعات مسلحة من اللصوص ومن
عصابات السلب والنهب . لقد تغشى الموت والبؤس والفقر المدقع هناك .

إن تقديم المساعدة الانسانية في ظل ظروف الحرب السائدة ينطوي على خطر
بالغ . وفي البلدان المجاورة للصومال بما في ذلك جيبوتي ، يعيش اللاجئون في مراكز
حضرية يستهلكون مواردها المحدودة أو القاصرة ، أو في مخيمات مزدحمة يواجهون فيها
النقص في الغذاء وفي الإمدادات الطبية .

ولا يمكن لأحد أن يذكر على وجه التحديد عدد الوفيات ، ولكن من المؤكد أن ما لا يقل عن ١,٥ مليون نسمة ، أي ثلث عدد السكان ، من الاطفال والنساء والمسنين لكونهم أكثر تعرضا للخطر ، مهددون بالموت جوعا . ولا يسعني هنا إلا أن اردد ما أعرب عنه مسؤول الصليب الاحمر في بيدوا من يأس عندما قال " نحن في منتصف النفق ، ولم نر النور بعد" .

إننا نتعاطف مع العاملين في المنظمات الانسانية الدولية الذين جاءوا ، رغم الاخطار ، ليقدموا الغذاء ولينقذوا أرواح الضحايا الابرياء لاقتتال الاخوة الطائش هذا .

إن السؤال المطروح علينا اليوم ، لا يتمثل فقط في كيفية انقاذ الارواح عمن طريق تقديم الغذاء الكافي لإنهاء المجاعة ، أو في كيفية وقف القتال الاحمق . ولكن في حالة مثل حالة الصومال يكون السؤال : ما الذي يمكن للامم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفعلاه معا لإعادة تنظيم أمة الصومال الجديدة . يجب أن نلتزم اليوم بالتقيد معا بالمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق بالآلا نسمح لأي بلد بأن يموت ويتلاشى من وسطنا .

هناك أزمة أخرى قائمة لا تزال تزعجنا جميعا وأعني بذلك الصراع في البوسنة والهرسك . لقد روع العالم كله بالحرب التي تدور رحاها في تلك الجمهورية الصغيرة . فمنذ عدة شهور وحتى الآن يواجه هذا البلد عدوانا مسلحا من الخارج ، وضاعت سدى جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن لوقف عدوان صربيا والجبل الاسود ، باستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية ، أو لتسوية هذه الازمة بالطرق السلمية . وعلى العكس من ذلك يزداد وضوحا أن السلطات الصربية تستغل هذا الصراع لتنفيذ سياسة "التطهير العرقي" .

وإذا ما أردنا أن يسود السلام في تلك المنطقة فيجب أن تنفذ على الفور جميع الاحكام الواردة في الاتفاق الذي توصل إليه مؤتمر لندن . وإذا استمرت الاعمال العدائية فإننا نطلب الى المجتمع الدولي أن ينفذ جميع الاحكام الواردة في قرارات

مجلس الأمن المتعلقة باللجوء الى جميع التدابير الضرورية ، بما في ذلك القوة المسلحة لمساعدة ذلك البلد الشهيد .

إن جيبوتي توجه خطابها اليوم الى المنظمة في وقت توشك فيه على كسب حروب فرضت علينا . إنها ستنتصر ، تعلق أبناء جيبوتي الراسخ بوطنهم ، ورغبتهم في العيش معا في سلام ، وبفضل الدعم الذي تقدمه لنا البلدان الصديقه والشقيقه ، وأخيرا بفضل المساعدة المستمرة من جانب الأمم المتحدة في الدفاع عن حقنا في السيادة والاستقلال والعيش في سلام .

منذ أن نالت جمهورية جيبوتي استقلالها ، في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، تعيّن عليها أن تواجه لا مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقدة فحسب ، بل أيضا - وفوق كل شيء - الاثر السلبي على هيكلها الاجتماعي - الاقتصادي الهش لحروب مستمرة مزعزعة للاستقرار في المنطقة . فالدمار لا يقتصر أبدا على الرقعة الجغرافية لبلد واحد أو لمنطقة دون إقليمية واحدة ، بل إنه يمتد عبر الحدود ويهدد استقرار البلدان المجاورة ، التي ينتمي سكانها ، في معظم الحالات ، الى نفس الأصل .

وهذا بالضبط ما هو حادث في جيبوتي ، التي يزداد عدد سكانها يوميا نتيجة لاستمرار تدفق الرجال والنساء والاطفال الذين لا خيار أمامهم سوى هجر بلدانهم والرحيل الى بيئة مضيافة . فمنذ عدة شهور تستضيف جيبوتي عددا ضخما من اللاجئين والمشردين . لذلك ، اجدي مضطرا للنظر الى الاحتياجات المستقبلية لدولتنا التي لا يمكنها أن تظل تشرك الآخرين في مواردها الشحيحة الى مالا نهاية دون المخاطرة بالتسبب في ردود فعل سيئة لدى المجتمع الذي من واجبه أن تحمي مصالحه .

وبينما نحن نصارع هذه المحنة الصعبة ، فإن المجتمع الدولي ، لسوء الطالع ، بدلا من أن يخفف الامر علينا يكتفي بالنظر الى المشكلة من وجهة النظر الانسانية المحضة فقط ، فيفعل بهذا العواقب السلبية على كاهل الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلدي .

تجاوبا مع الافكار المنادية بالمساواة التي ما برحت تردد على مسامعنا لعدة سنوات ، والاتية من خارج حدودنا ، ما فتئت حكومتي تدرس باستمرار كل الاحتمالات التي قد تؤدي الى استعادة السلم . وقد ملكت نهجا يؤدي الى ايجاد مؤسسات جديدة قامت بعرض أمرها على النخبين في مطلع هذا الشهر .

وكان تجاوب الشعب واضحا بشكل مذهل . وقد سبق التصويت اصدار قانون يمنح العفو العام فيما يتعلق بالاحداث التي وقعت أثناء الفترة التي اتسمت بالتقسيم بحكم الواقع ، على يد حفنة ضئيلة من السكان كانت تتلقى دعما أجنبيا ضخما من مكان غير بعيد جدا ، وليس من الصعب تبين دوافعها ، ولا مصادر الموارد التي تلقتها .

قد يرى البعض أن هذه مجرد مرحلة ، على الرغم من الأخذ بنظام تعدد الأحزاب وتحديد تواريخ لاختيار الشعب لممثليه على كل مستويات الحياة السياسية . وأعتقد أن لدي مدعاة للأمل في أن تتمكن أمتنا بفضل تفهم البلدان الصديقة والدعم من المنظمات الدولية وحسن نية شعبنا ، وبعبونه تعالى من التطلع إلى مستقبل حافل بالامكانيات والامل المتجدد .

إن الاحداث الخطيرة الاخيرة في جنوب افريقيا - لا سيما مذبحة بويبا تونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ثم مقتل ٢٨ متظاهرا مؤخرا - تبين الى أي حد لا يزال العنف سائدا . إن رفض سلطات جنوب افريقيا كبح جماح هذا العنف أمر يلقي ظلالا قاتمة على التقدم المحرز في الحياة السياسية في جنوب افريقيا ويعوق عملية التغير السلمي الذي تتوق إليه الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا .

لا بديل عن المفاوضات لإحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ولتحقيق هذه الغاية ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على سلطات بريتوريا لاتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتحتوي ، الى الابد ، القوى التي تعارض إزالة الفصل العنصري . ولتحقيق ذلك ، يجب عليها تهيئة مناخ آمن يؤدي الى استئناف الحوار لإقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية اللاعنصرية .

نحن نرحب بوزع مراقبي الامم المتحدة ، الذين آمل أن يساعدوا على تجنب وقوع مزيد من المذابح وبدء حوار بناء من جديد بين الحكومة وغالبية سكان جنوب افريقيا . إن أبصارنا كلها تتجه الى المبادرات والجهود الدائرة في واشنطن للعمل على تحقيق سلم معقول يؤدي الى حل عادل وشامل للامنة العربية الاسرائيلية . وجيبوتي ، إذ ترحب بهذه التطورات ، تشيد بحكومة الولايات المتحدة الامريكية وبجميع الذين يسهمون في إقامة سلم عادل ودائم في ذلك الجزء من الشرق الاوسط .

على أن الشروط التالية هي شروط أساسية لتحقيق التعايش السلمي فيما بين شعوب المنطقة : حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ؛ والتجميد الكامل للمستوطنات ؛ والتخلي عن جميع السياسات والممارسات القمعية التي تمارس ضد سكان الاراضي المحتلة ؛ والانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية .

إن العرب ، على غرار أمم العالم كافة ، يريدون السلم . ولقد أبدوا هذه الرغبة بل برهنوا عليها المدة تلو الأخرى عن طريق سلسلة من ايماءات حسن النية بل في الواقع بإقدامهم على خطوات كبرى بقبول حلول وسطى لا يستهان بها في إطار المفاوضات الراهن . وحتى الآن لم تقابل هذه الحكمة وهذا الانفتاح باستجابة مماثلة . إن ما يطالب به العرب هو محادثات حقيقية شاملة تتصدى بالكامل وعلى نحو جدي لقضايا السلم والأرض والأمن الأساسية . فلنرى ما إذا كانت إسرائيل ستبدأ ، أخيراً وبمسورة حاسمة ، التفاوض بحسن نية . ولنرى ما إذا كانت ستتحرّك تحركاً مساعياً للمناخ السياسي الدولي المواتي . إن إسرائيل بمطالباتها المستمرة بمزيد من الأمن وبالمزيد من التنازلات بينما الأمر الواقع باق على ما هو عليه بالنسبة للأرض والسلم إنما تبذل ببساطة لحظة مواتية نادرة . لقد حان الوقت ليسود التعقل على الكراهية والمرارة والظلم والعناد التي طال عهدا .

إن الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، يتناول الحالة الاقتصادية في العالم بصفة عامة والتدهور المستمر لاقتصادات معظم البلدان النامية بصفة خاصة ، فيوضح بجلء تام الحالة الاقتصادية القاتمة التي تسود معظم العالم . ورغم أن مسؤولية حل المشاكل الاقتصادية على الصعيد الوطني تقع في المقام الأول على عاتق البلدان المعنية ، فلا يمكن لأي جهد وطني ، مهما بلغت قوته ، أن يكون قابلاً للاستمرار ما لم يبذل في إطار مسؤولية يتقاسمها المجتمع الدولي ، بل الأهم من ذلك ، ما لم تسانده ترتيبات ملائمة ومناخ موات ومساعدة دولية فعالة .

إن المهمة التي يواجهها الافارقة معقدة وذات نطاق ضخم ، وهي تتطلب جهوداً جبارة بل في الواقع تضحيات من جانبنا . وفي هذا الصدد فإن البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ، الذي هو بمثابة عقد بين افريقيا وشركائها الدوليين ، يستحق تأييد المجتمع الدولي .

ولا يمكن أن أتجاهل كون التغييرات الكبيرة التي ذكرناها إنما تجري في ظل خلفية تتمثل في ارتفاع مستويات الفقر بين قطاعات عريضة من مكان العالم . وبالتالي فإن إعادة تحديد معالم التعاون الدولي من أجل التنمية يجب أن تكون الأولوية

الجديدة للبرنامج المتعدد الاطراف . ومن ثم يضحى من الضروري أن نحدد نهجا أوسع نطاقا لهذا التعاون ويولى فيه اهتمام خاص الى البلدان النامية بصفة عامة والبلدان الاقل نموا بصفة خاصة ، بغية تحقيق التنمية المستدامة .

إن في صدور إعلان ريو وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين والاتفاقات الاخرى التي تم التوصل إليها في مؤتمر ريو التاريخي ، لبرهان على أن المجتمع الدولي على استعداد للعمل يدا بيد من أجل حماية البيئة والاخذ بنهج في التنمية يراعى فيه التوازن الاقتصادي للجميع . إن "روح ريو" قد ولدت آمالا عراضا بالنسبة لبليون من بني البشر يعيشون في حرمان بالغ . والآن يتوقف كل شيء على متابعة البرامج التي تم الاتفاق عليها وتنفيذها .

وفي رأينا ، إن الآليات الجديدة والتدابير العملية التي سيجري التفاوض بشأنها إبان الدورة الحالية للجمعية العامة ينبغي أن تسمح بوصول البلدان النامية الى التكنولوجيا والموارد المالية الاضافية . ونعرب عن أملنا في أن تأتي التعهدات بتمويل أهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين متناسبة مع جسامه هذه المهمة . إن مصداقية المجتمع الدولي هي الآن في كفة الميزان . وسيتعين على اللجنة الجديدة للتنمية المستدامة التي ستنشأ قريبا ، أن تحشد الطاقة اللازمة وأن تستحدث سياسات جريئة تمكننا من مواجهة التحديات .

وختاما ، نحن في جمهورية جيبوتي ننتظر بشقة حلول اليوم الذي تتغلب فيه كل شعوب القرن الافريقي على شبح المجاعة والفقر والذي تعيش فيه ظلال السلم والرخاء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، باسم الجمعية العامة ،

أن أشكر رئيس جمهورية جيبوتي على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب الحاج حسن جولييد أبتيدون رئيس جمهورية جيبوتي الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

خطاب السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمتع الجمعية العامة الآن

الى خطاب لرئيس جمهورية كوريا .

امطح السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني

أن أرحب في الامم المتحدة بفخامة السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس روه (تكلم بالكورية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي

الذي قدمه الوفد) : أود أن أقدم إليكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وإنني لعلى ثقة بأن الجمعية العامة ستحقق نتائج مثمرة تحت رئاستكم القديرة . كما أعرب عن احترامي للأمين العام لجهوده المتفانية لتعزيز السلم العالمي الذي هو الهدف الاساسي لهذه الهيئة . لقد أدت خبرته وحكمته الى تعزيز المنظمة ، مما جعلها قادرة على التصدي بفعالية للتحديات الجديدة والمتنوعة التي تواجه عالمنا المتغير بسرعة . وأغتتم هذه الفرصة لكي أعرب عن الترحيب الحار بالامم التي انضمت الى عضوية الامم المتحدة منذ البداية الاخيرة للجمعية العامة .

إن العالم يفتح صفحة جديدة في تاريخه اليوم . وإذا أعود الى هذه المنصة للمرة الثالثة منذ عام ١٩٨٨ لا يسعني إلا أن أذكر بالتحولات العميقة والشاملة التي مر بها العالم خلال السنوات الاربع الماضية . فالمجابهة العالمية بسبب اختلاف الايديولوجيات آخذة في التلاشي بسرعة ، والحكومات الدكتاتورية والشمولية تنهار الواحدة تلو الاخرى . ونشهد بدلا من ذلك ميلاد الحرية والمساواة واحترام كرامة الانسان وإبداع الفرد . إن هذا التحول الملحمي لا يشكل انتصارا لبلد واحد أو لمجموعة من البلدان ، وإنما هو انتصار لنا جميعا ، نحن الذين نعيش في هذه الحقبة التاريخية . ولم يعد تحقيق السلم والرخاء من الاحلام البعيدة المنال ، بل أصبح من

الاهداف الواقعية التي يمكن تحقيقها بعد أن اجتاحت العالم موجات هائلة وعارمة من الحرية والانفتاح .

ولا يزال سعي البشرية صوب تحقيق السلم والرخاء مستمرا اليوم . ونحن نشهد في مناطق تمتد من أوروبا الشرقية الى رأس الرجاء الصالح ، ومن المحيط الاطلسي الى شواطئ المحيط الهادئ ، تقدما مطردا لبلوغ عالم أكثر اتساقا ورخاء . لم يقتصر الامر على قيام الولايات المتحدة وروسيا باجراء تخفيضات شاملة في الاسلحة النووية بل إننا نشهد أيضا حسم النزاعات الاقليمية نزاعا بعد آخر . فمن خلال جهود الامم المتحدة تحقق وضع نهاية لاقتتال الاشقاء في السلفادور الذي استمر ١٢ عاما ، كما أن كمبوديا تمضي قدما في عملية استعادة السلم والاستقرار . واليوم تزداد فعالية جهود الامم المتحدة لحفظ السلم في كل مكان .

ومع ذلك ، فإن العنف والاستخدام غير المشروع للقوة مازالا مستمرين حتى في عصر الوفاق والتعاون الذي نعيشه الآن . وتدل الحالة في العراق ، والنزاع في جنوب افريقيا ، والمجاعة في الصومال وغير ذلك من المشاكل على أنه يتعين علينا ، قبل أن نحتفل بالوصول الى عصر السلم ، أن نبذل جهودا أكبر لمنع ما نشهده من معاناة وبؤس لا داعي لهما .

وإذ أراقب ما يجري في يوغوسلافيا سابقا من إراقة مأساوية للدماء ، لا يسعني إلا أن أشعر بأنه لا يزال أمامنا طريق شاق وطويل يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نتمكن من ضمان السلم الدائم في عالمنا . إن جمهورية كوريا تمد يد التشجيع والمؤازرة الى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة فيما تقوم به من أنشطة شجاعة في ظروف بالغة الصعوبة لصيانة السلم وتقديم المساعدة الانسانية والغوثية في منطقة يوغوسلافيا السابقة . كما أننا نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية في سبيل الوصول الى حل مبكر لهذا النزاع .

ونحن ندرك تماما الاسهامات القيمة والكثيرة التي تقدمها الامم المتحدة في ميادين حفظ السلم وغوث اللاجئين والقضايا الانسانية ذات الصلة . وأملني وطيد في أن تحسم الحالة المأساوية في تلك المنطقة بسرعة ، وأن يزداد تعزيز دور الامم المتحدة .

واليوم ، يتحول العالم الى كيان واحد أوسع لديه القدرة على تجاوز المواجهات والتناحرات . فثمة نظام عالمي جديد أخذ في الظهور يقوم على القانون والاخلاقيات بدلا من القوة . إن الأمم المتحدة تعمل منذ نصف قرن من الزمن من أجل تعزيز الوثام والتعاون بين الأمم ، والوقت الآن مناسب تماما . فعليها أن نغتني هذه الفرصة لنقيم نظاما دوليا جديد يمكن بواسطته ضمان بناء سلم دائم . ويتعين أن تظلم الأمم المتحدة بدور مركزي في جهودنا الرامية الى تحقيق هذا الهدف المنشود ، لأن هذه الهيئة وحدها هي الحكم العادل ، والمحفل الذي يمكن فيه حسم المنازعات من خلال الحوار والحلول التوفيقية .

عندما تكلمت من هذه المنصة في العام الماضي ، أكدت على ضرورة قيام الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها لمنع نشوب النزاعات الاقليمية ولزيادة تعزيز تدابير الأمن الجماعي من أجل منع الاستخدام غير المشروع للقوة . لهذه الأسباب ، أعتقد أن خطة السلام التي تقدم بها الأمين العام في الآونة الأخيرة قد جاءت في حينها ، وهي مفيدة في تعزيز قضيتنا المشتركة . وتنطوي هذه الخطة على نظرة استشرافية ومقترحات مضمونية ، من شأنها أن تعزز بالتأكيد دور الأمم المتحدة في جميع مجالات السلم والأمن العالميين ، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلام وحفظ السلام ، وبناء السلام . ويحدوني أمل وطيد في أن يقوم أعضاء هذه الهيئة - في الجمعية العامة خلال هذه الدورة وفي الأجهزة ذات الصلة - بدراسة المقترحات الواردة في الخطة دراسة جادة بحيث يبرز توافق الآراء بشأنها داخل المجتمع الدولي . ومشارك جمهورية كوريا باخلاص ونشاط في كل جهود الأمم المتحدة الرامية الى صيانة السلم والأمن العالميين وكفالة مستقبل أفضل للبشرية .

ويتطلب النظام الدولي الجديد مفهوما جديدا للأمن الدولي . لقد انقضت الحقبة التي كان الأمن يستند فيها الى القوة العسكرية وأملحة الدمار الشامل . وقد وافقت الولايات المتحدة وروسيا في الآونة الأخيرة على تدمير جميع القذائف التسيارية التي تطلق من البر خلال السنوات العشر القادمة ، وعلى اجراء تخفيضات جذرية في عدد الرؤوس الحربية النووية .

إنني أرحب ترحيباً حاراً بهذا القرار وآمل أن يصبح قوة دفع للإسراع بتخفيض الترسانات النووية في جميع أنحاء العالم . واليوم يشكل الانتشار السريع للأسلحة النووية والأسلحة التقليدية المتقدمة في مناطق النزاع الحالية والمناطق التي يحتمل أن ينشب فيها النزاع واحداً من أقوى الاتجاهات المزعزعة للاستقرار في مجال الأمن الدولي .

وتعلق حكومتي أهمية كبيرة على معاهدة عدم الانتشار النووي ، وهي تؤيد تأييداً كاملاً التعزيز المقترح لتدابير الضمانات النووية . من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفضلاً عن ذلك ، فإننا نؤيد بقوة تمديد سريان المعاهدة في عام ١٩٩٥ .

وترحب حكومتي بمشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي أكمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف مفاوضاته عليها بنجاح . وأتشم أن توافق الدول الأعضاء على هذه المعاهدة الهامة بالاجماع خلال هذه الدورة . وستنضم حكومتي الى الاتفاقية دون تأخير . وكما بيّن الأمين العام في تقريره ، فإننا نواجه عدداً من التحديات الخطيرة مثل القضاء على المجاعات والفقر في العالم ، ومحنة اللاجئين ، واحترام حقوق الانسان ، وحماية البيئة .

إن التحرر من نير الفقر والتخلف قضية ملحة ينبغي حلها لضمان السلم الدائم ورفاه الجنس البشري . ولا يمكننا أن نتكلم عن السلم والرخاء إلا عندما نتمكن بنجاح من القضاء على المخاطر الرئيسية التي تهدد حياة البشر مثل الفقر والجوع والمرض والتخلف . فالعدالة تفقد معناها بالنسبة لمن يتضورون جوعاً وبؤساً ، والسلم لا يعني شيئاً للمرضى والمحرومين .

وكما تمكنت التطلعات الحارة الى الحرية والرخاء من إنهاء الحرب الباردة ، علينا الآن أن نضاعف جهودنا لاستئصال الفقر والتخلف .

وعلى الرغم من انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب اليوم ، فإن الهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم . ونحن في مسعى الحاجة الى بذل الجهود المتضافرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية للتخفيف من حدة هذه الفوارق .

ويتمتع على البلدان النامية من جانبها أن تركز جهودها أكبر على التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتها . وعلى البلدان المتقدمة حرصا على استئصال الفقر من المناطق المتخلفة وتحسين مستويات المعيشة فيها أن تقديم الغوث في شكل معونات اقتصادية واستثمار ونقل للتكنولوجيا وذلك على أساس نشط ومستمر .

ونستطيع أن نتغلب على هذه التحديات إذا اتفقنا على أنه ليس هناك سوى مجتمع عالمي واحد ننتمي إليه جميعا .

لقد ورث الشعب الكوري أجيالا من الفقر المدقع . وما تبقى على أرضه من النذر اليسير تحول خرابا أثناء الحرب الكورية التي كانت أكثر أشكال المجابهة عنفا في فترة ما بعد الحرب . ومن بين أنقاض الحرب بنينا في جيل واحد اقتصادا وضعنا في مصاف أهم إثنتي عشرة أمة متاجرة في العالم . وبلادنا لا تتمتع بموارد طبيعية سخية ، وقد كان علينا أن نتحمل عبئا دفاعيا ثقيلا . ونحن على استعداد لمشاركة هذه التجربة مع العالم النامي ومع البلدان التي تمر بتجربة إجراء إصلاحات جذرية .

إننا نتذكر بوضوح عذاب الفقر والتخلف ، ونتذكر ما قدمته لنا البلدان المتقدمة من مساعدات سخية وتعاون . وسنعمل كجسر يمل بين الشمال والجنوب مشاركين بالمعلومات والمعرفة ومعززين للمبادلات والتعاون . إن كوريا ستشارك بنشاط ، بل ستسهم قدر إمكانها ، في الحل الفعال لمشكلة الشمال والجنوب .

إن البيئة الطبيعية ليست ضعيفة نمتلكها ولنا أن نسيء استخدامها . فالبيئة لا تمثل ماضينا فحسب ، وإنما هي التي ستحدد لنا كذلك شكل المستقبل . ومنذكر بالعرفان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي بوصفه بداية جديدة للحفاظ على بيئتنا . فالمجتمع الدولي إذ أكد فيه من جديد أن كوكب الأرض الذي نعيش عليه هو مصدر الحياة ذاتها لا لجيلنا وحده بل للأجيال المقبلة كذلك ، قد اتفق على خطة عمل لحماية بيئتنا على مستوى العالم كله .

ويحدوني الأمل الصادق أن تتخذ جميع البلدان الخطوات الضرورية على المستوى الداخلي ، وأن تتعاون على تنفيذ تدابير ذات طابع دولي بروح إعلان ريو ومؤتمر ريو .

ولا ينبغي بعد الآن معاملة صيانة البيئة والتنمية الاقتصادية كهدفين مستقلين عن بعضهما ، بل ينبغي تناولهما كهدفين يكمل كل منهما الآخر . إلا أنه سيكون من المجحف فرض قيود بيئية غير معقولة على البلدان النامية التي بدأت عملية التصنيع في وقت متأخر بسبب الفقر المدقع والتخلف وعدم توفر الموارد الكافية . ولا ينبغي أن يرسم الطريق الجديد إلى قرن يسوده السلام والرخاء على حساب العالم النامي .

وقد أصبحت حماية البيئة الآن هدفا قوميا لبلادي . ففي حزيران/يونيه الماضي ، اعتمدت كوريا للمرة الأولى ميثاقا وطنيا للبيئة وأنشأنا هيئة خاصة للتنسيق فيما بين قطاعات الحكومة للإشراف على تنفيذ السياسة البيئية .

والأمم المتحدة هي المنظمة الأكثر فعالية لتسوية المسائل ذات الصلة العالمية مثل مسألة حماية البيئة . وستشارك كوريا بنشاط في جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية وستطلع بالدور المناسب في هذا الصدد .

إن انتهاكات حقوق الإنسان مازالت مستمرة على الرغم من أن موجات الحرية وحقوق الأفراد تجتاح العالم . ولا يمكن تبرير انتهاك حقوق الإنسان بأي ذريعة من الذرائع . وحماية تلك الحقوق هي مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا . وينبغي تعزيز جهود الإغاثة والمساعدة لحماية اللاجئين من الحروب والمنازعات المهلكة ، مثلما يتعين حمايتهم من الفقر .

وتعد حماية الأقليات قضية من قضايا حقوق الإنسان ترتبط مباشرة لا باستقرار البلدان المعنية فحسب ، وإنما أيضا بالسلام العالمي . ومن ثم فعلى جميع الدول الأعضاء تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد بأمانة .

وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا كاملا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ . ونتعشم أن يصبح هذا المؤتمر مناسبة هامة لتعزيز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان .

إن رياح المصالحة والتعاون التي اجتاحت القارة الأوروبية تهب الآن على شمال شرقي آسيا . ويسعدني أن أقرر أن جمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية قامتا بتطبيع العلاقات بينهما في الشهر الماضي . ونتيجة لذلك فإن الجمود الذي صاحب الحرب

الباردة وأبقى شمال شرقي آسيا في حالة شائبة على مدى ٤٧ عاما ، قد بدأ أخيرا في الذوبان . وهذه خطوة هامة تجاه تخفيف المعاناة الناجمة عن مأساة الحرب بين الاشقاء في كوريا . إن السعي الدؤوب لانتهاج سياسة تجاه الشمال ترمي الى إقرار السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية قد أسفر عن استجابة طيبة .

وخلال السنوات الأربع والنصف الماضية ، أقامت كوريا علاقات دبلوماسية مع ٣٩ بلدا وبذلك أصبح مجموع البلدان التي لها علاقات دبلوماسية معها ١٦٥ بلدا . ومن المتوقع أن تسهم العلاقات الدبلوماسية بين كوريا والصين ، والزيارة الرسمية التي ساقوم بها الى بيجينغ في الأسبوع المقبل في تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وفي جهود السلام في شمال شرقي آسيا . وبهذا يكون شمال شرقي آسيا قد بدأ مسيرته نحو عصر جديد يسوده السلم الدائم والرخاء المشترك .

وقد أشرت وأنا أخطب الجمعية منذ أربعة أعوام من فوق هذه المنصة ذاتها الى استصوابنا لعقد مؤتمر استشاري للسلم في شمال شرقي آسيا . ولاحظ أن هناك كثيرا من العقبات مازالت تعترض طريق تحقيق هذا الاقتراح . إلا أن الزمن يتغير . وفي مقدورنا تحويل هذه الافكار الى حقيقة اذا ما عقدنا العزم على ذلك .

وفي تلك المنطقة الحساسة للغاية منطقة شمال شرقي آسيا ، التي شهدت خمسة حروب كبرى على مدى ١٠٠ عام ، تصبح الجهود الرامية الى بناء هيكل للسلم الدائم مطلوبة تماما سواء لتحقيق الاستقرار الإقليمي أو لاستتباب السلم العالمي . ومن ثم فإنني آمل في اتاحة الفرصة للحوار بين جميع الاطراف المعنية من أجل بناء الثقة وتعزيز التفاهم المتبادل والرخاء المشترك .

وفي اعتقادي أنه اذا ما قام التفاهم المتبادل وأنشئ محفل للتعاون أصبح من الواقعي أن نتوقع بزوغ نظام جديد للسلم في شمال شرقي آسيا .

لقد بدأ منذ عامين ، الحوار بين رئيسي وزراء جمهورية كوريا . وأُجريت حتى الآن ثماني جولات من الاجتماعات عقدت بالتناوب في سيول وبيونغيانغ ، ونوقش خلالها عدد من المسائل . وفي أواخر العام الماضي ، اعتمدت جمهوريتا كوريا "اتفاقا بشأن التوفيق وعدم الاعتداء والمبادلات والتعاون بين الجنوب والشمال" و "اعلانا مشتركا بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية" . وأصبحت الوثيقتان نافذتين في شباط/فبراير من هذا العام .

وكانت نفوسنا ممتلئة بالتوقعات . فقد كان هذا إنجازا مشيرا لشعب متجانس إثنيا بعد أن أمضى السنوات الـ ٤٧ الأخيرة في حالة مواجهة . غير أننا لم نشهد بعد تنفيذ التدابير المحددة التي اتفق عليها الطرفان . والواقع أن المشاريع الانسانية في شبه الجزيرة الكورية ، بما في ذلك تبادل الزيارات بين الافراد المتفرقين للأسرة الواحدة لا تزال غير منفذة . ونصوص "الاعلان المشترك بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية" تدعو الى اجراء عمليات تفتيش متبادلة قبل حزيران/يونيه الماضي . ولكن هذا الاجراء لم ينفذ بعد هو الآخر .

وينبغي أن أثير الى أن عمليات التفتيش النووي المتبادل هي الآن أكبر العقبات على الطريق نحو إحراز تقدم جديد في العلاقات فيما بين الكوريتين . فإن شبهة التطوير النووي في كوريا الشمالية تلقي ظللا قاتمة على مستقبل شبه الجزيرة الكورية . وهي تؤكد أن تصبح عاملا جديدا يهدد السلم في شمال شرقي آسيا والعالم بوجه عام .

وكما يعلم الاعضاء جيدا ، فإن التوفيق والتعاون والمكاشفة وإيجاد نظام جديد للسلم أمور أصبحت تمثل بوضوح الاتجاهات العالمية الجارية . وإنني أمل بمصدق نفسي أن تتمكن كوريا الشمالية من تحسين علاقاتها مع البلدان الأخرى . وكل ما يتمناه مواطنو بلدي لكوريا الشمالية ، هو المشاركة في جميع الهيئات التعاونية الاقليمية والاشتراكية مع الاشقاء في الجنوب في إقامة نظام جديد للسلم والرخاء المشترك .

وحيث توجد الريبة ، لا يمكن أن تتوفر صداقة حقيقية . وكوريا الشمالية بوصفها عضوا في الأمم المتحدة مسؤولة عن تخفيف جميع الشبهات التي تحيط بتطويرها

النووي مما يوفر لها القبول في مجموعة الدول . وفي هذه الاونة يوجد نحو ١,٧ مليون جندي مزودين بأسلحة ثقيلة يقفون على أهبة الاستعداد على طول الخط الذي يفصل شبه الجزيرة الكورية . ومن الصعب شرح السبب الذي يجعل الاخوة يوجهون بنادقهم ضد بعضهم البعض ليل نهار في جو من القلق والتوتر . ولكني على يقين من أن شعبنا سيتوحد مرة أخرى .

وإن السنوات الـ ٤٧ التي عشناها متفرقين ليست سوى لحظة وجيزة بالنسبة لشعب عاش أفرادها معا كأمة واحدة لأكثر من خمسة آلاف سنة . ولن نتعجل الامور في تهوور أو نتروى شاعرين بالاحباط . فبالصبر سنواصل تعزيز الحوار والتبادل والتعاون مع كوريا الشمالية . ونستطيع بجهودنا أن نفتح طريقا واسعا للتبادل وأن نمد أيدينا في تعاون ، وسوف نفعل ذلك . وينبغي أن نستعيد ، في المستقبل القريب ، الثقة المتبادلة على أساس تراثنا المشترك ، وأن نحقق المهمة التاريخية المتمثلة في إعادة التوحيد السلمي .

والشعب الكوري على ثقة من تحويل اليأس الذي ساد بالامس الى أمل في الغد . وفي هذا المعنى ، نقر بالمساعدة والتعاون الودي من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأمر الذي سنظل نشعر إزاءه بالعرفان الى الابد . وإذا كانت كوريا قد حققت أي معجزة في السنوات الاخيرة ، فإن هذه المعجزة لا ترجع الى الشعب الكوري وحده بل أيضا لمجموعة الدول الممثلة في هذه القاعة . وقد عززت هذه التجربة ثقتنا في إمكان مواجهتنا للتحديات التي سوف نواجهها .

وإن مهمة الشعب الكوري حاليا هي التوحيد الوطني السلمي . وتتمثل حتمية التاريخ الحديث في أن الحرية والاستقلال ينتظران الشعوب المستعبدة كما أن إعادة التوحيد تنتظر الشعوب المقسمة . ولن يتمكن العالم من إقفال الفصل التاريخي لعصر الحرب الباردة إلا بإزالة آخر أثارها - وهو تقسيم شبه الجزيرة الكورية .

وفي العام الماضي ، اختتمت خطابي بالتعهد التالي :

"ستطلع جمهورية كوريا من الآن فصاعدا بدور رائد في بناء عالم يكون
 نعمة للأجيال القادمة ، عالم أكثر حرية وأفضل أمانا وأبعد حالا ، وقبل كل
 شيء عالم يسوده السلم" . (A/46/PV.6 ، الصفحة ٢٨)
 واليوم أؤكد من جديد الإعراب عن هذا التصميم . ومثلما كان لشبه الجزيرة
 الكورية المقسمة دور محوري في التوتر والمواجهة في شمال شرقي آسيا ، فإن كوريا
 الموحدة ستكون منبعا للسلم والرخاء في تلك المنطقة .
 واليوم تتاح لنا فرصة مؤاتية لتحقيق المثل الأساسية التي توختها الأمم
 المتحدة منذ نصف قرن . وتدعو الحاجة الى إرادة موحدة للتعاون والى تقديم التضحيات
 اللازمة . وهذا هو طلب الأجيال المقبلة من جيلنا وأمر التاريخ لعصرنا . إن بناء
 القرن الحادي والعشرين على نحو أكثر سلميا ورخاء معناه تحقيق مثل الأمم المتحدة
 وتوفير الأمن والرفاة للجنس البشري بأكمله . وإنني إذ أغادر هذه المنصة ، أتطلع الى
 قيام كوريا الموحدة من جديد باستقبال القرن الحادي والعشرين في ظلال السلم والرخاء
 وأثق بأنه عندما يمثل أول رئيس دولة لكوريا الموحدة أمام هذه الجمعية العامة ،
 فإن أعضائها سيشاركون بصوت واحد مع الشعب الكوري في الاحتفاء بتلك المناسبة
 البالغة الأهمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم الجمعية العامة أن

أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أصطحب السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين ، أنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستغلق قائمة المتكلمين غدا في الساعة ٦ مساء .

السيد هيرد (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم صباح اليوم نيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء الإشتري عشرة . ويسعدني أن أفعل ذلك في ظل إرشاداتكم ، يا سيدي الرئيس ، أي في ظل إرشادات وزير خارجية أوروبي وزميل أحرز بلده تقدما عظيما في السنوات الأخيرة وحققت شؤونته الخارجية ، في ظل قيادتكم ، خطوة كبرى إلى الامام .

ويسعدني أيضا أن أتحدث أثناء حضور الأمين العام . إنني لا أود أن أجزل لكم المجاملة فوق المجاملة في هذه المرحلة ، يا سيدي الأمين العام ، ولكنني آمل أن تقبلوا مضمون ما يتعين عليّ أن أقوله ، وما نبديه من دعم لسياساتكم العملية على أن فيهما المجاملة الكافية .

وكما لاحظ بلا شك زملائي من المناطق الأخرى في العالم ، فإننا في المجموعة الأوروبية نجري الآن مناقشة نشطة حول كيفية تحقيق اتحاد أوثق من أي وقت مضى ، نلتزم به جميعا . إنني لن أتحدث عن هذا الموضوع اليوم لأنني أريد أن أتحدث عن أوروبا والعالم الأوسع ، بيد أنني أود أن أؤكد باسمنا جميعا أننا في أوروبا أبعد ما نكون عن أن ندير ظهورنا لهذا العالم الأوسع ، بل إننا نقوم فيه بدور فعال على نحو متزايد . وأود أن أوضح أن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء قد عقدا العزم على تعزيز مكان ودور المجموعة ودولها الاعضاء الاثنتي عشرة في الشؤون العالمية . ونحن نعتزم أن نعمل سويا من أجل النظام العالمي الأفضل الذي نؤمن به جميعا ، ونعتزم أن نمضي في هذا العمل بقوة دفع أكبر وبفعالية أكثر .

قبل عامين عندما أتيت لأول مرة للتكلم أمام هذه الجمعية ، كان العالم يحتفل بنهاية الحرب الباردة وبدايات الحرية . وكان الجميع متفائلين لأن كل شيء قد تغير - وبدا أنه قد تغير إلى الأفضل - عما كان عليه منذ أول مرة حضرت فيها إلى دورة من دورات الجمعية العامة وكان ذلك في ذروة الحرب الباردة في الخمسينات . وفي نهاية عام ١٩٩٢ نرى الأمور بشكل مختلف . فالعالم بعد الحرب الباردة عالم أفضل ، غير أنه أقل استقرارا أيضا . وقد شهدنا ربيعاً للديمقراطية وربيعاً للديماغوجية في نفس الوقت ، وشهدنا تدفقاً للأمل ولكن أيضاً ، في أماكن أخرى ، تدفقاً للكراهية .

وإن النظام الدولي يتعرض للخطر في المدى القصير من جراء إطلاق العنان للوطنية المتطرفة ، والتحديات لسيادة القانون . وفي المدى المتوسط ، يتعين علينا توطيد نظام الأمن الجماعي القائم على الأمم المتحدة . وينبغي أن ينتقل احترام الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان إلى قلب مسرحنا . أما في المدى الطويل ، فإننا نواجه التهديد الموجه للسلم والأمن الدوليين الناشئ عن الفقر ، والناشئ عن التدهور البيئي . ولا يمكننا أن نؤجل اتخاذ الإجراءات الخاصة بمشاكل المدى الأطول في الوقت الذي نواجه فيه مشاكل المدى القصير . وأود أن أتناول بإيجاز شديد في كل تحد من هذه التحديات الثلاثة .

أبدأ بالمدى القصير أي بالمستقبل الفوري المباشر . إن الوطنية ليست عيباً في حد ذاتها بطبيعة الحال ، فهي غريزة طبيعية للإنسان في مجتمعه . ونحن نرى مظاهرها الحميدة في أماكن عديدة - في الاتحاد السوفياتي السابق - وتشيكوسلوفاكيا السابقة ، على الرغم من وجود مشاكل حتى هناك . ولكن يوغوسلافيا هي أسوأ مثال على مرارة الوطنية إذ تفضي إلى نتائج لا يمكن السكوت عنها . لهذا ، فإن على أوروبا والأمم المتحدة أن تعملوا معاً باذلتين غاية الجهد من أجل تحقيق السلم المقترن بالعدل ، ومن أجل تخفيف المعاناة في تلك البقاع المعذبة من يوغوسلافيا السابقة .

منذ الخريف الماضي ، عملت المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة على نحو وثيق حقا ، إذ تقوم الأمم المتحدة بعمل أساسي في سبيل حفظ السلم ، بينما تعمل المجموعة الأوروبية في سبيل صنع السلم من خلال مؤتمر لورد كارينغتون للسلم . وقد ساعد هذا التعاون على إيقاف المذابح في منطقة كرايينا الصربية في كرواتيا على سبيل المثال ، حيث حققت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وبعثة مراقبة المجموعة الأوروبية نتائج طيبة .

وإذ تصاعد الصراع ، لا سيما في البوسنة ، قررت الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ، بدعم دولي واسع النطاق ، تسخير جهودهما معا على نحو أوثق من خلال العملية التي بدأها مؤتمر لندن في الشهر الماضي . ويعمل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة الآن في جنيف تحت رئاسة مشتركة بين السيد سيروس فانس عن الأمم المتحدة واللورد أوين عن المجموعة الأوروبية . وهذا المؤتمر إنما يحركه تصميم المجتمع الدولي على وضع حد للعنف في يوغوسلافيا السابقة .

ويرمي المؤتمر إلى هدفين أساسيين : هدف إنساني وهدف سياسي هما تخفيف معاناة ضحايا الصراع ، ووضع نهاية دائمة لذلك الصراع من خلال تسوية سياسية تأتي نتيجة التفاوض . وهذا بطبيعة الحال عمل صعب يتطلب فهما عميقا للمشاكل ، ويتطلب الاحترام والتعاون من الأطراف ، ويتطلب الدعم المستمر ، ويتطلب إذا دعت الحاجة ، حشد الضغوط من جانب المجتمع الدولي .

وفي هذا السياق ، فإنني أرى أن النهج الجديد لرئيس الوزراء بانيتش ينم عن شجاعة كبيرة ، وأنا أحيي تلك الشجاعة . فهو يقدم سبيلا مختلفا يبتجيه قدما إلى الامام نرى أنه جدير بالتأييد . ولكن في الوقت الذي تستمر فيه عمليات القتل والمعاناة ، لا يسعنا أن نتهاون في جهودنا . وينبغي أن نقيس التقدم بالافعال لا بالوعود .

إن علينا أن نواصل معالجة المشاكل الأخرى التي تخلفت عن انتهاء الحرب الباردة . ففي كمبوديا ، ينبغي ألا نسمح لعملية السلم أن تنحرف عن مسارها . فلم ينضم الخمير الحمر إلى المرحلة الثانية لترتيبات وقف إطلاق النار . وهم يبطؤون

تنفيذ التسوية السياسية الشاملة . وعلى الجانب الإيجابي ، فإن الوزع العسكري للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا قد استكمل تماما الآن ، والعنصر المدني يشرع الآن في تولي زمام الوزارات الرئيسية . وينبغي ألا نألو جهدا من أجل التمسك بالجدول الزمني لإجراء الانتخابات في نيسان/أبريل المقبل .

وما زالت بعض الدول تبدي استعدادا لتحدي سيادة القانون الدولي ، بل اللجوء إلى الإرهاب . إن غزو العراق للكويت كان أول اختبار لحقبة ما بعد الحرب الباردة ، وقد كان النجاح في تحرير الكويت من أعظم النجاحات التي حققتها هذه المنظمة . وللأسف ، ينبغي أن نشير إلى أن صدام حسين ما زال يتحدى الأمم المتحدة ؛ وأن حكومته تقصّر عن الوفاء بالتزامات العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ؛ وأنه ما زال مستمرا في قمع شعبه ، خاصة في شمال العراق وفي جنوبه . وفي ذلك يجب أن يستمر الضغط ، وسوف يستمر إلى أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة تنفيذا كاملا . والرسالة ينبغي أن يكون مؤداها أن على جميع الدول أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن . وما زلنا بانتظار أن تنفذ ليبيا قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٣) .

تلك ليست إلا بعضا من التحديات قصيرة الأجل التي يتعين علينا أن نجابهها . وتوجد مشاكل طويلة الأجل ينبغي ألا نغفل عنها ، ومنها مشكلة تحظى باهتمام خاص من جانب المجموعة الأوروبية هي مشكلة قبرص . وهذه السنة ، قمت ، يا سيدي الأمين العام ، بجهد نشط . إن هذا الجهد لم يحقق نجاحا حاسما حتى الآن . متجددونه في الشهر المقبل ، والحاجة تدعو إلى قوة دفع جديدة ، فيما يبدو لنا ، بصدد القضيتين الأساسيتين قضية الأراضي وقضية النازحين . ويجب أن يتوافر الاستعداد للتفاوض من جانب كل الأطراف ؛ وإلا لن تتحقق أي تسوية دائمة .

إن لك تأييدنا التام ، أيها السيد الأمين العام ، وأنت تجدد جهتك . إنه ليس جديرا بالنجاح فحسب ، بل إن من مصلحة أوروبا والمجتمع الدولي كله أن ينجح . على المدى المتوسط علينا أن نبني نظام أمن جماعي أكثر قوة . وهنا يتطلع الجميع بحق إلى الأمم المتحدة . ولكن كما أشار الأمين العام ، نحن نخاطر بتحميل المنظمة عبئا بالغ الشغل : هو عبء التدخل ، بل عمليا عبء الإدارة الجزئية . "يجب القيام بشيء ما" . تلك العبارة تتردد كثيرا ، إنها حافز قوي نشعر به جميعا ونحن نقرأ أو نشاهد على شاشات التليفزيون بعض الشواهد الجديدة على وحشية الإنسان تجاه الإنسان . ولكن علينا أن ندرك إلى أين يفضي بنا ذلك الحافز القوي المتمثل بتلك العبارة "يجب القيام بشيء ما" . ينبغي ألا نسلك هذا الدرب دون إمعان النظر في الأمر لأنه ينطوي على إعادة هيكلة القوات المسلحة حتى يمكنها أن تقوم بدور كامل في العدد المتزايد من عمليات صنع السلام وحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . إن ذلك يعني زيادة كبيرة في الاعتمادات التي تتطلبها الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية من الدول الأعضاء - منا : منا جميعا - في صورة اشتراكات عادية ومعوننة ، في أوقات تواجه فيها دول أعضاء عديدة مشاكل حادة في ميزانياتها . هاتان فقط نتيجتان ضمنتان من نتائج سلوك الطريق الذي يوشك العالم على دفع الأمم المتحدة للسير فيه لأنه "يجب القيام بشيء ما" .

كيف يمكننا أن نمنع افلات الزمام إزاء تلك المطالب ؟ أفضل طريقة ، بطبيعة الحال ، هي منع تلك النزاعات التي هي السبب في إشارة هذه المطالب - باختصار ، الدبلوماسية : الدبلوماسية الوقائية . إنني أعلم أن الدبلوماسية لا تلقى هوى كبيرا في النفوس في عالم يتسم بردود الفعل العصبية وبترداد الصيغ الجامدة أمام عذمات التليفزيون . إن الدبلوماسية لا تولد أخبارا مثيرة . ولا تخطف الأبصار ، فهي تنطوي على حلول وسطى وتستغرق وقتا ، ومن السهل السخرية بها . إلا أنها شيء لا غنى لنا عنه .

وهذا يصدق ، إذا اكتفين بطرح مثال واحد من الأمثلة العديدة التي يمكن للمرء أن يطرحها ، على النزاعات في الشرق الأوسط . فهناك تحاول الأطراف من وقت لوقت

أن تحل العقدة ؛ لقد حاولت حسم نزاعاتها بالقوة ولكن القوة لم تجد فتىلا . إن هذه لحظة حاسمة في عملية السلام العربية الاسرائيلية ، التي نؤيدها نحن في أوروبا تأييدا قويا . إننا في المجموعة الأوروبية ندرك أن على جميع المعنيين أن ينتهزوا هذه الفرصة ؛ وأنه يجب الاستفادة من المد الموجود الآن . إن التفاوض على تسوية نهائية تقوم على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) سيستغرق مع هذا وقتا ، وسيطلب عملا شاقا . والمهم في المستقبل القريب بالنسبة لجميع الاطراف هو أن تعمل لتحقيق تقدم ملموس وأن تبني خطوة جديدة على كل خطوة يتحقق الاتفاق عليها .

إن الدبلوماسية هي إلى حد ما قضية مؤسسات وقضية ترسيخ للمؤسسات . وإذا أتكلم بمفاتي أوروبا نيابة عن الأوروبيين ، آمل أن يصبح مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يوما ما فعلا في منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء أوروبا . إن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بإصداره وثيقة هلسنكي ، بدأ يتزود بالادوات التي تمكنه من علاج المشاكل بالتصالح قبل أن تنزلق إلى طريق العنف ، ومن إدارة الازمات إذا ما وقعت فعلا . وتلك الوثيقة تشير إلى أن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إنما هو ترتيب إقليمي وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . وبذلك تنشأ رابطة هامة بين الامن الأوروبي والامن العالمي .

إلا أن الأمم المتحدة بطبيعة الحال هي مركز هذا التفكير ، وإصلاح الأمم المتحدة أمر حاسم لحسن أدائها لمهامها . في أوائل هذا العام ، بدأ الأمين العام بداية حازمة عملية إصلاح إداري . وأرى أن هذه متمصيح خطوة حاسمة . وتجري الآن متابعة للأمر في الامانة العامة وفي الهيكل الفوقي الضخم للهيئات الحكومية الدولية التي نمت على مدى السنوات الأربعين الماضية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي غيرها من المجالات .

إننا نرحب بعمل الجمعية العامة - التي أعلم أنكم أنتم شخصيا ، سيدي الرئيس ، تكرسون أنفسكم لترشيد جدول أعمالها . هذا كله نرحب به ، وهذا كله ينبغي السير به قدما .

لقد عقد مؤتمر لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، بناء على دعوة رئيس وزراء بلادي ، للنظر في أمر ما يتخذ من خطوات تالية . وطلبنا إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً بشأن الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها على معالجة التحديات الجديدة التي تكلمت عنها . وفي يوم ١٧ حزيران/يونيه ، نشرتم - سيدي الأمين العام - أفكاركم بشأن الدبلوماسية الوقائية ، وحفظ السلام ، وصنع السلام ، وما أسميته ببناء السلام . وهذه المجموعة من الأفكار ستصبح نقطة تحول في تاريخ منظمتنا . لقد حاولتم أن تفوا بحاجة ليست قائمة في المستقبل البعيد بل هي قائمة الآن فعلاً . واعتقد أنكم في موقف خارق للمألوف فكأنكم بكم شخصاً أصبح مطلوباً منه أن يمنع سيارة فيما هو يقود هذه السيارة نفسها على الطريق . إن هذا ليس أمراً هيناً ولكنه ضروري .

إن المناقشة العامة ينبغي أن تكون مناقشة حقيقية للأفكار المقدمة في التقرير . وهيئات الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة ، ينبغي لها أن تسرع إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير المتابعة في ضوء المناقشة .

لقد نوهت فيما قلته من قبل بأمر الدبلوماسية الوقائية . من الواضح أنها أسرع . إنها أجدي للشعوب التي توشك على الانزلاق إلى خضم الصراع من أنجح عملية من عمليات حفظ السلام يجري الاضطلاع بها بعد نشوب العنف فعلاً . وهي أيضاً أقل تكلفة من حيث الأرواح والأموال . وينبغي للأمين العام أن يكون مستعداً لأن يستخدم سلطاته استخداماً تاماً بمقتضى المادة ٩٩ من الميثاق التي تمكنه أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أي أمر يرى أنه قد يهدد السلم والأمن الدوليين . إن استخدام بعثات تقصي الحقائق أصبح يجري بالفعل على نطاق أكبر من ذي قبل ، ونحن نود أن نشجع هذا الاتجاه .

إن الوزع الوقائي للقوات قد يقع لردع عدوان أو نزاع بين دول . ومن الممكن أن يتضمن وزعاً على جانب واحد فقط من جانبي الحدود الدولية . وبطبيعة الحال قد تكون هناك صعوبات بشأن توقيت إرسال مثل هذه القوة في أزمة معينة ، ولكننا نرى أن الفكرة في جوهرها فكرة طيبة يمكن أن تطبق على أساس النظر في أمر الحالات كل حالة على حدة .

إنني أرحب ترحيبا حارا بما قاله الرئيس بوش بالامس عن مبادراته لتعزيز عمل الأمم المتحدة الخاص بحفظ السلام .

في المجموعة الأوروبية نريد أن نتبع فكرة الوزع الوقائي في حالة وقوع أية أزمة داخلية ، إذا ما طلبت الحكومة المعنية المساعدة ، بالمساعدة الإنسانية أو المصالحة . ستكون كل حالة مختلفة عن غيرها . وستكون هناك حاجة إلى إجراء مناقشات متأنية مع الحكومات والأطراف المعنية قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من وزع المراقبين بشكل مفيد .

واعترافا من المجموعة الأوروبية ، ودولها الاعضاء بذلك ، فقد قررا بالفعل ، من حيث المبدأ ، إيفاد بعثات مراقبة مدنية إلى الدول التي تريدها حيث يمكن أن يجنب هذا وقوع أزمة واحتمال إراقة الدماء . وفي جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، وباتفاق جميع الأطراف الذي تم خلال الزيارة الأخيرة للمجموعة الثلاثية متشارك الأمم المتحدة المجموعة الأوروبية والكمونولث في إرسال مراقبين لتوطيد اتفاقات السلام الوطني هناك .

بطبيعة الحال ، فإن هذا النزاع لا بد وأن ينطوي في أحد جوانبه على منع انتشار الأسلحة ولا سيما أسلحة الدمار الشامل . ونحن نرحب بالاتفاق على مضمون الاتفاقية العالمية للأسلحة الكيميائية . إن هذه خطوة صوب عالم أكثر سلما وأمنا .

إننا نعترف بأن منع السلام يجلب الآلام للبعض . فممارسة الضغط - حتى وإن كان ضغطا سلميا - وليكن مثلا في شكل جزاءات - على الأطراف المتحاربة تترتب عليه تضحيات بالنسبة لأطراف ثالثة بريئة . ونحن نتفهم الصعوبات الاقتصادية التي كثيرا ما تلحق بأطراف ثالثة نتيجة فرض الجزاءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . إن البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في مجال ميزان المدفوعات ، والبلدان التي قد تكون في الوقت نفسه ماثرة بحذر في تنفيذ برامج التكيف ، يمكن أن تتأثر تأثرا شديدا . والمنظمات المالية الدولية هي أقدر من يستطيع إجراء تقييم لأثار الجزاءات الإلزامية التي تفرضها الأمم المتحدة وأخذ هذه الأثار بعين الاعتبار عند إعداد ترتيبات الدعم المتكاملة للبلدان المعنية .

يتضمن تقرير الأمين العام عددا من المقترحات بأن تخصص الدول الاعضاء قـوات للقيام بعمليات الإنفاذ وحفظ السلم . وقد ردت كل الدول الاثنتي عشرة الاعضاء فـي المجموعة الاوروبية على استـبيانـه عن هذه المسألة ، ونرى أن على كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تبقي هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر .

ثم هناك مسألة النقود والإسهامات المالية . يؤكد الأمين العام باستمرار ، وعن حق ، أهمية الإسهامات المالية والعسكرية في عمليات حفظ السلم . والارقام تتحدث عن نفسها . فمن المفترض بالدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية أن تسهم بموجب القواعد ، بثـلـث تكلفة عمليات حفظ السلم الممولة عن طريق الانصبة المقررة . إلا أنه في نهاية آب/أغسطس كانت الدول الإثنتا عشرة قد دفعت فعلا أكثر من ٤٠ في المائة لا ٣٣ في المائة من إجمالي الإسهامات التي جمعت حتى ذلك الحين لمختلف العمليات الجديدة التي تم الشروع فيها أو جرى توسيعها منذ نهاية الدورة الأخيرة للجمعية العامة . وستتحمل الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية المشاركة في العملية الجديدة في البوسنة ، بما فيها بلدي ، كل التكاليف التي تخصها هي . ونحن نعتقد أننا نؤدي نصيبنا فيما يخص أوروبا ، ونتطلع إلى أن يحدو الآخرون حذونا . والأمين العام على حق : فالمشاكل المالية التي تعاني منها الامم المتحدة لا يجب السماح لها بأن تتردى أو بأن يتفاقم ضررها . إننا نؤيد اقتراح إقامة صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم ، على أن يتم التفاوض على التفاصيل ، ونعتقد أن على الجمعية العامة أن تتابع هذه المسألة .

إن دور الامم المتحدة لا يتوقف عند انتهاء أي صراع . ولهذا ، فإن الدراسة التي قدمها الأمين العام بعنوان "خطة للسلام" تنظر بحق في كيفية بناء السلم بعد انتهاء الصراع . فلننظر إلى السلفادور ، وهي مثال سبق أن استشهد به فخامة رئيس جمهورية كوريا . إن تشجيع إجراء الانتخابات الحرة وإقامة المؤسسات الديمقراطية هو جزء أساسي من عملية بناء السلم هذه ، شأنه شأن إزالة الألغام ، التي هي مثال مغاير تماما . أليس من المحزن أن نشهد في عالمنا هذا أن إزالة الألغام في أعقاب الصراع ،

سواء كان ذلك في كمبوديا أو شمال الصومال أو أنغولا ، مسألة لا بد أن تعطى أولوية عالية في جدول أعمالنا .

على أننا في المجموعة الأوروبية نرحب بالاهمية التي يوليها الأمين العام لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية . وربما مال البعض منا خلال الحرب الباردة إلى التركيز حصرا ، أو ما يقرب من الحصر ، على انتهاك حقوق الإنسان في الكتلة السوفياتية . وفي مناطق أخرى ، اكتفينا بالاقوال بدلا من أن نهتم بالافعال . ولكن من حق جميع الشعوب أن تتمتع بكامل حقوق الإنسان . ونود أن يتخذ المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ خطوات حقيقية فسي هذا الاتجاه .

إننا نرحب بحرارة بحد الإصلاح السياسي الذي نلمسه الآن في قارة افريقيا بوصفه جزءا من هذا الجهد . ونحن نمد يد العون تشجيعا للحكم الصالح وحقوق الإنسان والممارسات الانتخابية السليمة . وسواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المجموعة الأوروبية ، أهدينا بالفعل استعدادنا للاستجابة لطلبات المساعدة في مراقبة الانتخابات ، وخصوصا في إثيوبيا والكونغو ، وكذلك في وقت لاحق من هذا العام ، في كينيا وغانا ، وفي النشاط البرلماني المشترك الجاري في ناميبيا .

ولكن الأمن الجماعي يمكن بطبيعة الحال أن تقوضه في المدى الأبعد عوامل اقتصادية واجتماعية أعمق مثل الفقر والتدهور البيئي . فلا بد من أن تأتي على أثر جهود الإغاثة جهود الإنعاش وإلا فإن البلدان المنكوبة ستتردى في مزالق اليأس . أليس هذا ما نراه الآن في الصومال ؟ إن هذه المأساة المروعة تحذير لما يمكن أن يحدث في جهات أخرى ، لما يمكن أن يتفشى ، فالمشكلة التي يعاني منها الصومال اليوم ليست إلا الحالة الأسوأ من جملة مشاكل مماثلة تلم الآن بأجزاء كبيرة من افريقيا جنوب الصحراء .

إنني أقول هذا بكل قوة لأنني تراءت في بداية هذا الشهر زيارة المجموعة الثلاثية التابعة للمجموعة الأوروبية إلى مقديشو . وإن ما شهدناه هناك هو ما تحدث

عنه العديد من الزملاء وما أكرره هنا . لقد شهدنا انهيار مجتمع وانعدام السلطة المشروعة بجميع أشكالها . وشهدنا انهيار دولة وكل ما يتصل بها من خدمات . فبدلاً من النظام والقانون تجوب عصابات المراهقين الشوارع حاملة بنادق الكلاشينكوف لتعرض الحماية مقابل ثمن . وبدلاً من وجود نظام للتوزيع ، سواء كان ذلك رأسمالياً أو اشتراكياً ، يسود الابتزاز والنهب .

وفي ظل هذه الخلفية ، شهدنا ترتيبات الإغاثة الإنسانية الجديدة التي يضعها السيد الياسون وغيره من العاملين المتفانين . وشهدنا كيف يجب على الأمم المتحدة أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية بشكل طبيعي وعن كثب وبصورة خالية من التنافس . وشهدنا حاجة الصوماليين الماسة إلى إعادة تشكيل السلطة المدنية . ونحن نؤيد تماماً جهود السفير سخنون في مقديشو بالصومال . إنه موظف دولي بارز يعمل نيابة عنا جميعاً . وفي الشهر الماضي ، أحسن مجلس الأمن صنعا إذ صوت لصالح تعزيز عملية الأمم المتحدة في الصومال على نحو يمكن وحداتها الأمنية من توزيع المعونة توزيعاً أفضل . ومن بين الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، تعتزم بلجيكا ، بدعم منا جميعاً ، تقديم مساهمة كبيرة في توفير الأمن المطلوب .

وبطبيعة الحال ، ليست كل الكوارث من صنع الإنسان ، مع أن نسبة متزايدة منها تبدو كذلك . فهناك الجفاف في القرن الإفريقي والجنوب الإفريقي مما سيتطلب جهداً دولياً كبيراً على مدى السنوات المقبلة .

وللمرة الأولى أصبحت البيئة خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية مسألة ذات أولوية بالنسبة لكل البلدان . ولا بد من القول إن الطريق من ريو دي جانيرو قد يكون أوعر من الطريق الذي أدى إليها . لقد اجتذب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو قادة العالم ووسائل إعلامه وخلق الباب . ولكن التنمية المستدامة يجب أن تظل متصدرة جدول أعمال المجتمع الدولي . ولهذا السبب ، قدم رئيس الوزراء السيد مايجر فور عودته من ريو دي جانيرو ، خطة للمتابعة من ثماني نقاط

تتضمن العناصر الأساسية التي اتفق عليها في ريو دي جانيرو . وقد نالت هذه المبادرة تأييدا واسعا في مجلسنا الأوروبي في لشبونة ، وفي مؤتمر القمة الاقتصادية في ميونيخ .

وستكون للجنة التنمية المستدامة التي ستنشئها الجمعية العامة أهمية حاسمة بالنسبة لعملية المتابعة . فلا بد للجمعية العامة أن توجد أداة فعالة لضمان عدم ضياع وتبديد الزخم الذي تولد في ريو .

وفي الختام ، إننا على المدينين المتوسط والطويل بحاجة إلى ترجمة الامل إلى واقع . أما على المدى القصير ، فإن علينا المرة تلو المرة ، ومن مكان بعد آخر ، أن نجلب بصيص الامل إلى الواقع الكئيب . إن تركة الحرب الباردة تركة مختلطة يتعين على المجتمع الدولي أن يتحلى بالواقعة في مواجهتها ، لأن التاريخ شيء يتعذر إنكاره أو اقتلعه . وإن حسم المشاكل التي تمتد بجذورها إلى قرون مضت لا بد أن يكون عملية بطيئة ومحبطة .

وبعد وميض التفاؤل الوجيز الذي شهدناه في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ عندما بدا لنا كل شيء يسيرا أصبحنا الآن أكثر واقعية . فالتقدم صوب عالم أمثل يسود فيه النظام لن يكون أبدا عملية سهلة . وأملنا هو أن نقطع خطوتين إلى الامام مقابل كل خطوة إلى الوراء . وحتى هذا التقدم المنقوص سيتطلب تعزيزا سريعا لمؤسساتنا ، وعلى وجه الخصوص أسرة المؤسسات التي نسميها الامم المتحدة - وذلك لا يأتي أساسا عن طريق عقد مزيد من المؤتمرات والإدلاء بمزيد من الخطب وإنما عن طريق الجهود العملية التي تقوم بها الامم المتحدة اليوم ، بإرشاد الأمين العام ، في الصومال ويوغوسلافيا وكمبوديا وفي عدد لا يحصى من الأماكن المضطربة الأخرى .

إن شاحنات وكالاتنا ذات الطلاء الأبيض ، والقبعات الزرق التي يرتديها أفراد قوات الامم المتحدة ، لا تجلب معها عصاة سحرية ولا سعادة آنية وإنما هي تحيي وميضاً من الامل حيث كان القنوط سائدا . وسعيا إلى إحياء الامل على المدى القصير والمدى الأطول ، ستظلم المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء بالدور المتواصل النشط الذي يليق بهما الانطلاق به .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الاعضاء بالاسلوب

المحتمل للنظر في البند ٨ من جدول الاعمال عشية اليوم بعد المناقشة العامة مباشرة . من المتوقع أن تنتهي المناقشة العامة حوالي الساعة ٢٠/٣٠ هذا المساء ، وهذا إذا كان طول البيانات مطابقا لما أبلغت الوفود الامانة به .

بعد ذلك مباشرة ، سنتناول البند ٨ من جدول الاعمال . سيُعرض مشروع القرار ، وسنمضي في الاستماع إلى المتكلمين المسجلين على القائمة . وهناك حتى الآن ثلاثة متكلمين مدرجة أسماؤهم على القائمة ، بالإضافة إلى الدولة العضو التي ستعرض مشروع القرار .

وبوسع الجمعية بعد ذلك البت في مشروع القرار ، والاستماع إلى تعليقات التصويت ، إن كانت هناك تعليقات قبل التصويت وبعده .

وآمل أن يساعد هذا الوصف الموجز للعمل الوفود في التخطيط لعملها .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كوزيريف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي

الرئيس ، أود أولا أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الهام . إن كون ممثل بلغاريا قد تسنم هذا المنصب في مدة رئاسة الجمعية في هذا الوقت بالذات لدلالة هامة على الاهمية التي يعلقها المجتمع العالمي على الثورة الديمقراطية السلمية الحاصلة في أوروبا الشرقية . إننا لفخورون بأن بلدينا ، المرتبطتين بروابط المداقة التقليدية ، يسيران معا على هذا الطريق .

كانت الغلبة في الحرب الباردة للحركة الديمقراطية . وللمرة الاولى في التاريخ منحت فرص لم يسبق لها مثيل أمام تطبيق المبادئ التي تنادي بها الامم المتحدة .

إن العالم في فترة ما بعد المواجهة وما بعد الشيوعية لم يعد عالم السلام السوفياتي أو السلام الأمريكي أو السلام الإسلامي أو السلام المسيحي ، ولا هو نظام احتكاري من أي نوع ، وإنما هو وحدة متعددة الاقطاب في إطار التنوع كانت الأمم المتحدة ترمز إليها منذ البداية .

وهذا العالم في الوقت الحالي ليس إلا إمكانية تنتظر التحقيق من خلال جهودنا المتضافرة . إن الواقعية لا تترك مجالاً للنشوة . فثمة مرحلة انتقال صعبة بانتظارنا . ولكن الواقعية تلزمنا أيضاً برفض أي بديل للخيار الديمقراطي .

وروسيا التي رفضت الشيوعية قد تعلمت ربما أكثر من أي بلد آخر من تجربتها الخاصة أنه ما من بديل للتنمية الديمقراطية ، لقد صوت بلدنا لصالح الديمقراطية أثناء الانتخابات الرئاسية الأولى التي جرت على المستوى الوطني في تاريخه ودافع عنها من وراء المتاريس التي أقيمت حول البيت الأبيض بموسكو .

ولكن لا الرئيس ولا الحكومة ولا أغلبية البرلمان ولا البلد كله سيحدون عن سبيل الإصلاح ، مهما ثبت أنه صعب وشاق .

لقد سلبت الشمولية من روسيا هويتها الفريدة ومن إمكانية تحقيق الذات في علاقاتها مع الأمم الأخرى على حد سواء . وأصبحت أغنى أمة أوروبية - آسيوية بعزلتها التي فرضتها على نفسها الرجل المريض في أوروبا وآسيا . وعلى النقيض من ذلك ، لا يمكن إلا بمجتمع منفتح وبسياسة الانفتاح أن تتمكن روسيا ، من إيجاد دورها الفريد والتاريخي وتأديته على أتم وجه .

في جذور هذه السياسية تكمن فكرة روسية قديمة للغاية . في القرن الثالث عشر ، قال القديس الكسندر نيفسكي ، أحد مؤسسي الدولة الروسية والمدافعين عنها : "لن تلقى الرب في القوة بل في الحقيقة" .

وهذه هي اليوم سياسة المصالح الوطنية الحقيقية للدولة الروسية كدولة عادية بدل أن تكون دولة عظمى عدائية ، دولة تعترف بمسؤولياتها وتحملها بصفاتها عضوا دائما في مجلس الأمن .

والعناصر الأساسية لهذه السياسة هي كما يلي : الشراكة والتحالف من أجل الديمقراطية واقتصاد السوق الدينامي مع البلدان التي تتشاطر هذه القيم ؛ علاقات حسن الجوار مع جميع الدول المجاورة ؛ والتعزيز الشامل للدول المستقلة في الكمنولث ، والمشاركة الاستراتيجية مع أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان وأوزبكستان وجميع البلدان الأخرى التي أنشئت مكان الاتحاد السوفياتي السابق ؛ والتضامن والتعاون الذي يعود بالنفع المتبادل مع جميع أعضاء المجتمع العالمي .

وتعتزم روسيا العمل تأييدا لجهود الأمم المتحدة من أجل معالجة المهمة ذات الشقين المتمثلة في إضفاء الديمقراطية على المجتمعات وتجديد العلاقات الدولية . وهذا يتمشى والبيان الختامي لاجتماع قمة مجلس الأمن ، ومع تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي "خطة للسلام" ، ومع البيانات الأولى التي تم الإدلاء بها من هذه المنصة . وروسيا على استعداد لتقديم التأييد العملي للمقترحات التي قدمها بالامس جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة .

قبل كل شيء لا بد من إخماد الصراعات المسلحة .

سيزيد الاتحاد الروسي جهوده للقضاء على الصراعات المتأصلة من الماضي في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، آخذين في اعتبارنا المصلحة والمسؤولية الخاصتين لروسيا في تعزيز المبادئ المتحضرة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الجزء من العالم .

وتؤيد روسيا مشاركة الدول المستقلة الجديدة في هاتين المنظمتين وغيرهما من المحافل الدولية ، ونرحب بممثليها في هذه القاعة .

إننا نرفض رفضا قاطعا المطامع الامبريالية وفرض الإرادة على الغير والعنف ، سواء في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق أو في أجزاء أخرى من العالم . وإذا ما فشلت الوسائل السياسية ، فيمكن بل وينبغي استخدام القوة للفصل بين الأطراف المتحاربة ، لحماية حقوق الإنسان والبعثات الإنسانية ولاستعادة السلم في امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة .

والاتفاقات على وقف إطلاق النار وتشكيل قوات لحفظ السلام ، المنفذة بمشاركة روسية ، سارية المفعول حاليا في أوسيتيا وفي منطقة دنيلستر وفي أفخازيا ، حيث يضطلع الجنود الروس بمهامهم لحفظ السلم . ومنسعى مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام في كراباخ وكفالة السلامة الإقليمية لطاجيكستان وعقد المصالحة الوطنية في ذلك البلد . وفي جميع هذه الجهود نعتمد على التعاون النشط والمستمر مع الأمم المتحدة .

نحن نؤيد الجهود الرامية إلى إرغام العراق على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وفي الوقت ذاته كفالة السلامة الإقليمية والطابع السلمي لتلك الدولة . وتحقيقا لهذه الغاية ، أرسلت روسيا سفينتين بحريتين إلى الخليج الفارسي .

وعلىنا أيضا كفالة امتثال جميع الأطراف اليوغوسلافية لمطالب مجلس الأمن وتمكين تلك الأطراف من الإبقاء على اتصالها بالأمم المتحدة . وثمة كتيبة مشاة روسية تخدم على نحو مشرف في صفوف قوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا .

وأوافق على ما ذكره المتكلمون السابقون فيما يتعلق بالحاجة إلى تأييد جهود السيد بانيتش من أجل التنفيذ العملي للنوايا التي أعلنها .

وستواصل روسيا التعاون بنشاط مع الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن ومع جميع الأطراف المعنية بغية اغتنام الفرصة لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط وكمبوديا وأنغولا وفي مناطق الصراع الأخرى .

ولا يساورنا شك في أن من مهام الأمم المتحدة مكافحة العنف بالقوة المبنيّة على القانون ، مع قدرتها على إرساء السلم . وينبغي للخوذ الزرق أن ترد بالمثل عندما يطلق عليها النار .

لقد آن الأوان لتعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة في حالات الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان والاصطدامات فيما بين الأعراق ، بما في ذلك تلك التي تجري داخل الحدود الوطنية .

ومن الأهمية بمكان تعزيز الجانب الوقائي لأنشطة الأمم المتحدة . ويتضمن هذا إنشاء خطوط ساخنة مع مقر الأمم المتحدة ، وتقديم معلومات المخابرات السرية إلى الأمين العام وزيادة تطوير عمليات تقصي الحقائق .

ويجب تعزيز جهود الأمم المتحدة لضمان حقوق الإنسان ، ويجب أن تكون لحقوق الأقليات القومية الأولوية أيضا . في الماضي ، كان ضحايا النظم والأيديولوجيات الشمولية هم الذين يحتاجون بالدرجة الأولى إلى الحماية . وما نحن بحاجة متزايدة إليه اليوم هو مكافحة التعصب القومي العدواني الذي أصبح الآن التهديد العالمي الجديد .

إن استبدال التعصب الأيديولوجي بتعصب قومي أو ديني هو بمثابة تهديد بتمزيق العالم الذي يزداد اتجاهه نحو الوحدة - تماما مثل تهديد الكوارث الوطنية والاقليمية والعالمية . إن روسيا الديمقراطية ترفض بكل قوة أي شكل من أشكال الشوفينية سواء كان كره الروسية أو معاداة السامية .

ونحن نشعر بالقلق بمسألة خاصة إزاء ممارسات التمييز المتزايدة ضد الروس والأوكرانيين واليهود والقوميات الأخرى غير الأصلية في بعض الدول الجديدة التي نشأت على أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة ، ولا سيما في استونيا ولاتفيا . إن إنكار الحقوق السياسية على ٤٢ في المائة من سكان الجمهورية الاستونية يعتبر إجراء متناقضا تماما مع القانون الدولي .

وقد أشرنا هذه المسائل وسنواصل إشارتها في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى . ولنا الحق في أن نفعل هذا أيضا ، في جملة أسباب ، لأن هذه البلدان حصلت على استقلالها ، إلى حد كبير ، بفضل انتصار الديمقراطيين في روسيا . ولا يمكن تبرير الممارسات التي أشرت إليها بأي حال من الأحوال بحجة مشكلة انسحاب القوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من دول البلطيق . تلك المشكلة نعمل جميعا على حلها الآن ونعتزم أن نحلها بأسرع وقت ممكن ، ولكن يجب إيلاء حقوق الذين يرتدون الزي العسكري الاعتبار الواجب .

قد يكون من المناسب أن نفكر في تفسير مشترك لنظام الوصاية الدولي ، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ، لا سيما وأن أحد أهدافه الأساسية هو ، وأقتبس من الميثاق : "تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين" . لقد حقق هذا النظام الاستغلال للعديد من الأمم . واليوم ، تقوم لدى الأقليات القومية حاجة ماسة إلى وصاية المجتمع العالمي . إن مصير الجنود السوفييت السابقين ، الذين أسروا في أفغانستان ، لا يزال من أخطر المشاكل الإنسانية . وإننا نناشد الجمعية العامة أن تعلن تأييدها للحل العاجل لهذه المشكلة .

إن رفض لعبة "الروليت النووية" لصالح التعاون في خدمة الاستقرار الاستراتيجي للجميع وبمشاركة جميع الدول المعنية ، يتضح في الاتفاقات على مزيد من التخفيضات الجذرية في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وعلى أنظمة الدفاع العالمية التي تم التوصل إليها في واشنطن بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وإن يعيد الاتحاد الروسي تأكيد التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإنه يدعو جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة أن تنضم إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية . ونعتقد أن جميع الجمهوريات السابقة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بما فيها أوكرانيا وبييلوروسيا وكازاخستان ، سوف تفعل ذلك . وينبغي أن تتخذ هذه الخطوة في أسرع وقت ممكن ، لأن دخول معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حيز النفاذ يعتمد على تلك الخطوة .

ونتوقع أن يسود شعور من تقدير المسؤولية والاستعداد للتوصل إلى حلول وسطى في المرحلة الحاسمة الخاصة بالموافقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . تؤيد روسيا الرقابة ، بما فيها الرقابة من خلال الأمم المتحدة ، على النقل الدولي للأسلحة ، ولا سيما الأسلحة الهجومية وأسلحة التدمير الشامل . والنهج الذي يُتخذ إزاء الأنظمة التي تتجاهل معايير القانون الدولي يجب أن يكون صارما بصفة خاصة .

هناك حاجة واضحة إلى تطوير برامج لتحويل الصناعة العسكرية ليس فقط بجهود البلدان فرادى ، ولكن أيضا بالعمل المتضافر الذي يقوم به المجتمع الدولي . ويمكن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تفضل بدور رائد في هذا المضمار . وإن نزع السلاح الحقيقي وتحويل الصناعات العسكرية إلى الانتاج السلمي سيكونان على المدى الطويل ، من تحرير موارد اضافية لاحتياجات التنمية .

ولكن التنمية ، لا يمكن أن تتحقق دون ضمان الحريات والحقوق الاقتصادية والسياسية الكاملة ، ودون إطلاق طاقات البشر الخلاقة في بيئة السوق . وقد تعلمت روسيا هذا من تجربتها الخاصة .

من الاهمية بمكان تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع مؤسسات برييتون وودز من أجل إيجاد حل ناجح لمشاكل التنمية . وهنا يكمن أساس تنسيق جهود المجتمع العالمي في جهود مثل دعم الاصلاحات الاقتصادية الضخمة وتقديم المساعدة التقنية ، وتقديم المساعدة في حل المشاكل الاجتماعية . وسوف تستفيد البلدان النامية والمتقدمة من هذه العملية على حد سواء .

لقد عزز مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو توافق الآراء حول ضرورة إدماج سياسات التنمية وحماية البيئة .

وتتطلب مهمة إعادة تجديد العلاقات الدولية ترشيد الأمم المتحدة ذاتها ومنظومة الأمم المتحدة . ومن الطبيعي تماما أن ترغب بعض الدول في أن تلعب دورا أكثر نشاطا في الأمم المتحدة . ويقدم الميثاق إطارا كافيا لهذا الغرض . ويسمح الميثاق لمجلس الأمن بتشكيل هيئات فرعية تشارك فيها كثير من الدول . ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ستفضل بدور متزايد في تنظيم العلاقات الدولية . في الختام ، أود أن أتوجه بالكلام اليكم ، سيدي الأمين العام . تؤيد روسيا جهودكم لتحقيق التسوية للآزمات الدولية ، وتحسين فاعلية الامانة العامة للأمم المتحدة ، وتنسيق أنشطة جميع الوكالات الدولية .

ويغترض دعم الأمم المتحدة الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة . إن روسيا رغم مشكلاتها الاقتصادية ، ستدفع في الفترة من أيلول/سبتمبر من هذه السنة حتى

أذار/مارس ١٩٩٣ ، ١٣٠ مليون دولار أمريكي إلى الأمم المتحدة كسداد جزئي لمتأخراتها و ٣٠ مليون دولار أمريكي أخرى إلى الوكالات الأخرى .
إن بياناتكم الأخيرة في موسكو ، سيدي الأمين العام ، أكدت تماثل وجهة نظرنا للمستقبل العظيم الذي ينتظر الأمم المتحدة .

السيد فان دن بروك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : السيد

الرئيس ، يسعدني بالغ السعادة أن أراكم ، وأنتم الرمز الشاب لبلغاريا بعد التغييرات العميقة ، في منصب الرئاسة . وإنني أعلم علم اليقين بأنكم ستديرون أعمال دورة الجمعية العامة هذه بمهارة .

لقد انتهت الحرب الباردة . وتنفس العالم الصعداء . وأمام الأمم المتحدة الآن فرصة لم يسبق لها مثيل للوفاء بولايتها ، الواردة في الميثاق ، رغم أن العالم قد ازداد ، من الناحية السياسية ، تعقيدا وصعوبة .

وبطبيعة الحال ، لم نلاحظ تغييرا بالنسبة للمشاكل الاساسية ذات الطبيعة الطويلة المدى . فتهديد بقاء الجنس البشري ذاته ، الذي يرجع إلى تدهور البيئة وزيادة عدد السكان والفقر ، كان موجودا بالفعل رغم أن الوعي بهذا التهديد قد تزايد بدرجة هائلة في الاعوام الاخيرة . إنه تهديد سيلازمنا طوال الاعوام القادمة ، وسيزداد حدة إن لم تتخذ الاجراءات اللازمة . ويتمثل أحد هذه الاجراءات بقيام الامم المتحدة باصلاح امورها في هذه المجالات عن طريق إعادة هيكلة قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي والمتابعة الجادة لمؤتمر قمة ريو . إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وضع التنمية القابلة للإدامة في موضع متقدم على جدول أعمالنا ، ويجب أن تظل في ذلك الموضع . ونأمل أن يكون انشاء آلية قوية تشمل لجنة رفيعة المستوى تعني بالتنمية القابلة للإدامة أحد الانجازات الكبرى لدورة الجمعية العامة هذه .

أما في المجال السياسي ، الذي أركز عليه اليوم ، فهناك تغير نوعي . ولا نزال ممتنين لانتهااء الحرب الباردة والتهديد الذي شكلته بالدمار النووي الساحق . إلا أنه ظهر مكانها العديد من الصراعات والصراعات المحتملة ، وقد ظهرت بحدة لم يتوقعها أحد . ولكل من هذه الصراعات سماته الخاصة ، وكل صراع يجب معالجته بطريقة معينة . وبصفة عامة ، فإن الامم المتحدة هي المنظمة المناسبة لمعالجة حالات الطوارئ هذه ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ولكي تتمكن الامم المتحدة من الاضطلاع بهذه المهمة فيجب أن نوفر لها كل السبل اللازمة لها أسميه بالاستجابة المرنة ، التي تتراوح بين الدبلوماسية الوقائية واجراءات القمع . وقد ذكر الأمين العام عددا من هذه المتطلبات في تقريره المثير للإعجاب "خطة للسلام" (A/47/277) . وسترسي هذه الخطة أساس مناقشاتنا حول هذا الموضوع .

أين ومتى ينبغي للأمم المتحدة أن تتدخل ؟ من الواضح أنه لا يمكنها أن تظلم بجميع المهام لكل الاطراف . ولا بد لها من أن تمارس قدرا معيناً من ضبط النفس إذا كان لها ألا تغرط في بذل جهودها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عضوية منظماتنا تتكون من دول ذات سيادة ، واحترام سيادتها أحد مبادئ المنظمة . ومع ذلك ، فمن السهولة بمكان

أن نجعل عدم التدخل واحترام الولاية التشريعية الداخلية من المبادئ التوجيهية الأساسية . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النهج لن يفلح . فالحدود أصبحت غير واضحة والمعلومات تحتاج العالم . ولا يمكن أن ترتكب الغفائات وأعمال العدوان في بلد دون أن تلاحظ ، وبمجرد ملاحظتها لن يتغاضى عنها الرأي العام العالمي . وإذا وقفت الأمم المتحدة موقف المتفرج ، فسيضر ذلك بمنزلتها الجديدة التي من مصلحتنا أن نحميها . وبانتهاء الحرب الباردة ، كثرت الصراعات المحلية ، وزادت في نفس الوقت إمكانية اتخاذ إجراءات بشأنها . ويرجع ذلك إلى أن حق النقض لم يعد يشكل مجلس الأمن ، بالإضافة إلى أن خطر تفاقم صراع ما وتحوله إلى حرب عالمية قد تلاشى . وهذا يجعل من الممكن التفكير في اتخاذ إجراءات دولية كانت مستحيلة أو غير عملية في الماضي . ومع إمكانية العمل يصبح مفهوم التقاعس عن العمل شكلا من أشكال العمل أيضا ، مما يتطلب اتخاذ قرار ، مثله في ذلك مثل ضرورة اتخاذ قرار بالعمل . وقرار التقاعس عن العمل في حالة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان أو حقوق الأقليات أو في حالة المعاناة البشرية الواسعة النطاق يشكل سابقة ، مثله في ذلك مثل التخطيط للتدخل . ولم يعد غض النظر خيارا ممكنا .

وربما يكون هذا الأمر قد تم الاعتراف به ، مع بعض التأخير ، في حالة الصومال . إذ لم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يتغاضى عن الحالة التي لا تطاق في ذلك البلد . وتتمثل المهمة القصيرة المدى في ضمان بقاء الشعب . أما في المدى الأطول بعض الشيء ، فيجب إعادة بناء البلد بأكمله . وعلى الأمم المتحدة دور رئيسي في كلا المجالين .

لقد تدخلت الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة . وهنا نرى عدوانا صارخا ، وتدميرا ، ومجاعة وشيكة ، وحتى إنشاء مخيمات اعتقال ، وكل ذلك بغية جعل مناطق واسعة "مطهرة عرقيا" ، على حد التعبير القبيح . لقد تفشى التعصب القومي والتطرف القومي وأصبحت يهددان الدول المجاورة . والجميع يعرفون المسؤول الرئيسي عن ذلك .

يمكن ، بل ويجب ، الاضطلاع بالعمل المتضافر . والتفويض الفعال والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من الأمور الجوهرية والجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية للمساعدة في حل الأزمة اليوغوسلافية من الأمثلة الواضحة

على ذلك . والتفاعل بين الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية في رئاستهما المشتركة لمؤتمر لندن يؤكد امكانية التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم . فليس الفصل الثامن وحده الذي يطبق هنا . بل إن الأهم من ذلك هو الربط بين السعي وراء الحلول الدبلوماسية من جهة وامكانية اتخاذ الأمم المتحدة لاجراءات انفاذية من جهة أخرى ، في حالة عدم امتثال الأطراف المعنية . ومن شأن الاعتراف بالامر الواقع الاقليمي والعنصري أن يشكل إهانة للميثاق . وأرى أن الازمة اليوغوسلافية مثال واضح على ضرورة اتخاذ الاجراء اللازم ، يمكن عمل الكثير ، وأرجو أن يُنجز الكثير قريبا .

تؤيد هولندا تأييدا تاما وجهة نظر الامين العام بأن :

"الترتيبات أو الوكالات الاقليمية تتوفر لديها ، في حالات كثيرة ، امكانات ينبغي استغلالها في الوفاء ... بالدبلوماسية الوقائية ، وحفظ السلام ، وصنع السلم ، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع" . (A/47/277 ، الفقرة ٦٤)

وإنني أرى فعلا أن المنظمات الاقليمية يتعين عليها بصورة متزايدة أن تظطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بالسلم والامن الاقليميين . ودور مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا فسي الازمة اليوغوسلافية مثال واضح على هذا الاتجاه . وهناك أمثلة أخرى أيضا ، مثل منظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية .

وعملية التفويض والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية المختلفة لا ينبغي بالضرورة أن تقتصر على ذلك المستوى . فهناك منظمات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ، واتحاد أوروبا الغربية ، لها اسهامات عملية محددة تسهم بها أيضا . وقد أعلنت المنظمستان مؤخرا في اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في هلسنكي عن قرارهما بتوفير الموارد لدعم المؤتمر أو الأمم المتحدة في تنفيذ أنشطة حفظ السلام . ويمكن للمؤتمر أيضا أن يطلب من أطراف أخرى ، مثل كومنولث الدول المستقلة ، الاسهام في أنشطة حفظ السلام . وهذه التطورات مثال ملموس لشبكة متطورة من المنظمات التي نشير اليها "بالمؤسسات المتشابكة" .

ومجلس الأمن هو اليوم ، وبحق ، موضع تركيز اهتمام العالم . وهذا الاهتمام الجديد يعطي قوة دافعة جديدة للمناقشة المنصبة على عضوية المجلس . في الفصل الأخير من "خطة للسلام" يلاحظ الأمين العام أن الاتفاق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يجب أن يحظى بالتأييد العميق من سائر أعضاء المجلس . ويجب أن يحظى أيضا بالتأييد على نطاق أوسع من أعضاء الجمعية إذا ما أريد لقرارات المجلس أن تكون فعالة وشابطة . وهذا يشير مسألة العلاقة بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس ومسألة تكوين المجلس .

لسنا بحاجة إلى الإسهاب في الكلام عن إنجازات المجلس من حيث القيادة الفعالة وصنع القرار وبخاصة في السنتين الماضيتين . ومن ثم فإن بإمكان مؤيدي الإبقاء على التشكيل الحالي للمجلس أن يقولوا ، مع بعض التبرير ، إن لا حاجة إلى تغيير فريق راجح ، أو بحسب التعبير الدارج بلغة البلد المضيف ، "إن لم يكن الشيء مكسوراً ، فلا تصلحه" . إن حجة منتقدي الوضع القائم ترى أن التشكيل الحالي للمجلس هو انعكاس لتوازن القوى في الأيام الغابرة . وهذا يتركنا إزاء معضلة هي أن كل فريق لديه حجة . لقد طرأت تغيرات هامة في العلاقات الدولية . فقد زاد عدد الدول الاعضاء زيادة هائلة منذ توسيع المجلس في ١٩٦٣ . والميثاق ينص في المادة ٢٤ على أن المجلس يتصرف نيابة عن جميع الاعضاء . وهذا يعني إلى حد ما ، أنه ينبغي على المجلس تمثيل المجتمع الدولي . فإذا كان للمجلس أن يتحول إل ناد خاص لا صلة له بعضوية الأمم المتحدة كلها ، فقد يميل هذا إلى تقويض سلطته والتقليل من فعاليته . إذن ماذا ينبغي علينا أن نعمل عندما تواجهنا مسألة فعالية المجلس من جهة والطبيعة التمثيلية للمجلس من جهة أخرى ؟

ثمة حلّ ممكن لهذه المسألة قد يكمن في قطع العلاقة التلقائية بين العضوية الدائمة في المجلس وحق النقض . ويمكن النظر في عدد من البدائل الملموسة في هذا المضمار . وقد يكون أحدها النظر في اعتماد حق النقض المزدوج : أي أن يطلب تأمين صوتين سلبيين من جانب الدول دائمة العضوية بدلا من صوت واحد لمنع اعتماد قرار ما . ثمة اقتراح آخر جرى تقديمه وهو انشاء عضوية شبه دائمة في مجلس الأمن . وهذه العضوية قد تنطبق على فئة معينة من الدول الهامة ، ولنقل ، لفترة تمتد ما بين خمس إلى سبع سنوات ، وربما دون التمتع بحق النقض .

ولتحديد أي البلدان قد يكون مؤهلا لهذا النوع من العضوية ، يبدو أن معيارين اثنين لهما صلة وثيقة : الوزن السياسي للبلد المعني ومدى اسهام عضوية ذلك البلد في توزيع جغرافي أكثر انصافا في تركيبة المجلس . ونظرا لمسؤولية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين ، قد يبدو لي أن هذين العنصرين ينبغي موازنتهما بدقة .

من الواضح أن إنشاء هذه العضوية شبه الدائمة هو خيار واحد من عدة خيارات يمكن النظر فيها . ولقد بدأت فعلا مناقشة دولية واسعة بشأن هذا الموضوع . وأساس هذه المناقشة ينبغي أن يكمن في اتفاق بأن أي تغيير نتصوره ينبغي أولا وقبل أي شيء أن يسعى لضمان استمرار فعالية المجلس لصالح الأمم المتحدة كلها .

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة بعض التطورات المشجعة جدا في أنحاء العالم في مجال حقوق الإنسان . وسار العديد من الأمم على طريق الديمقراطية الصعب ، ولكنه الطريق الواعد . ويسهم نجاحها بدون شك في انتشار الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية . وأملنا هو أن يسهم مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في العام القادم في فيينا في هذا الاتجاه الإيجابي . لقد رحبت هولندا بالعملية منذ بدايتها . ونحن ، على سبيل المثال ، من كبار المانحين للصندوق الذي يتيح لوفود أقل البلدان نموا المشاركة في المؤتمر .

مع ذلك ، فإن العملية التحضيرية فشلت حتى الآن في وضع جدول أعمال للمؤتمر . وخُصّ رئيس العملية التحضيرية إلى نتيجة صحيحة هي أن معظم الدول متصاب بخيبة أمل جراء انعدام التوصل إلى النتائج . وهولندا تشاطر هذا الشعور بخيبة الأمل . ومن الغريب أن النتائج حتى الآن قد تأخرت مقارنة بالنتائج البناءة والمتسقة نسبيا التي تحققت في محافل الأمم المتحدة الأخرى مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وأفضل مثال على هذا يتمثل في الإجماع الذي أظهرته اللجنة أثناء اجتماعها في أول دورة طارئة لها ، والتي كرّست لحالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة . وفي ضوء هذا التناقض الحاد ، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن الأسباب الكامنة وراء حالة الاستقطاب التي تكتنف عملية المؤتمر العالمي ، وبالتالي ما هو الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن يقدمه المؤتمر في هذه الظروف لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان .

وفي الوقت نفسه ، فإن حقوق الإنسان ، من الناحية العملية ، مازالت تنتهك في العديد من البلدان . ولقد أتيت قبل الآن على ذكر حالة يوغوسلافيا السابقة ، فالغضب إزاء الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في البوسنة والهرمك ، وذلك ما أكدته المقرر الخاص للأمم المتحدة ، السيد مازوفسكي ، قد عمل على

ازدياد المطالبة باتخاذ تدابير ضد مرتكبي هذه الاعمال . فالمسؤولية الشخصية بموجب القانون الدولي والالية المناسبة للتعامل مع الافراد المسؤولين لا تزال غير قائمة ، إلا أن قرار مجلس الامن ٧٧١ (١٩٩٣) يمهّد الطريق صوب اتخاذ اجراءات متتابعة من جانب الدول الاعضاء . إن بلادي تؤيد انشاء آلية لجمع البيانات بطريقة منتظمة تتعلق بالاعمال الاجرامية التي يرتكبها الافراد في إطار اتفاقيات جنيف واتفاقيات حقوق الانسان . وفي اعتقادي أن هذا النهج قد يترك أثرا رادعا .

على المدى الابد ، تستطيع الدول الاعضاء النظر في انشاء محكمة جنائية دولية ، مع أخذ العمل الذي قامت به لجنة الامم المتحدة للقانون الدولي ، من جملة لجان أخرى في الاعتبار . ومع أن من الواضح أن انشاء هذه المحكمة لن يتحقق بين عشية وضحاها ، فإن هذا الاقتراح جدير لا شك بالدراسة الدقيقة من جانب الجمعية العامة . والجمعية قد تنيط بلجنة القانون الدولي مهمة تطوير هذه الفكرة على نحو أكبر .

إن اشتراك الامم المتحدة في تسوية النزاعات أدى إلى استحداث مجموعة متنوعة من عمليات حفظ السلم . لقد وصل عدد العسكريين ذوي الخوذ الزرق إلى رقم قياسي . وهولندا تساهم في عدد كبير من عمليات الامم المتحدة في جميع أنحاء العالم ولسوف تواصل ذلك : آخذة في الاعتبار الالتزامات والقيود العملية الأخرى . فجميع وحدات القوات المسلحة الهولندية يمكن أن تخصص من حيث المبدأ لصيانة السلم . وإننا نؤيد مفهوم توفير وحدات للامم المتحدة خلال فترة قصيرة من الزمن . ولقد أدرجنا ذلك في عرضنا للمنظمة الذي مازال قائما .

تنص ديباجة الميثاق بوضوح على عزم الامم المتحدة على النهوض بالتقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات معيشية أفضل . فالعديد من البلدان يواجه غياب الاستقرار الاجتماعي ، والهجرة الجماعية ، والتمدين السريع وغيرها من المشاكل التي تمزق نسيج المجتمع . إن المؤتمر العالمي الخاص بالتنمية الاجتماعية ، الذي سينعقد من حيث المبدأ في ١٩٩٥ ، سيفتح لنا المجال لمعالجة هذه المسائل على أعلى المستويات الحكومية . وهذا سيعمل على مساعدة الامم المتحدة في الاضطلاع بالمهام الكامنة في ولايتها الاجتماعية الهامة .

لقد حدّد مجلس الأمن على نحو ملائم مسألة انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وهذا يؤكد على أهمية مواجهة انتشارها . فالحد من الأسلحة والترتيبات الأمنية والسياسية والإقليمية لها دورها الذي تفضلع به . وكذلك الأمر فيما يتعلق بأنظمة التحكم بالصادرات .

وتعلّق هولندا أهمية خاصة على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ، ويسعدنا أن ترى مجموعة ملموسة من الإجراءات التقنية لهذا السجل معروضة على الجمعية العامة ، وهي إجراءات أقرّها بتوافق الآراء فريق تمثيلي من الخبراء الحكوميين . لقد آن الأوان لجعل هذا السجل ساري المفعول بدءاً من الربيع القادم ، في عام ١٩٩٣ ، ونتطلع إلى تنفيذ أحكامه عالمياً .

وستعرض على هذه الدورة للجمعية العامة اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . وتمثّل هذه الاتفاقية انجازاً هاماً لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وتأمل بلادي أن تكون كثير من البلدان من بين أول الموقعين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، بغية ضمان تنفيذها الصارم . وستطلع هولندا ، بوصفها البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، بدور خاص ومنسجم إلى أن نكون على مستوى التوقعات .

بعد التوصل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أصبح من الأهمية أن نفكر ، من باب أولى ، في سبل ووسائل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ولا سيما ما يتعلق منها بالتحقق . إن ضمان الامتثال للمعاهدة قد يتطلب أكثر من التدابير الطوعية ، على الرغم مما لها من أهمية .

وفيما يتعلق بالفئة الثالثة من أسلحة التدمير الشامل ، علينا أن نضع في الاعتبار أن معاهدة عدم الانتشار النووي ستكون بحاجة إلى التمديد في عام ١٩٩٥ . وتؤيد بلادي بقوة تمديد الاتفاقية لفترة غير محددة . وإننا نرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في تعزيز نظام عدم الانتشار وذلك بازدياد عدد المنضمين إلى معاهدة عدم الانتشار وإدخال تعديلات على معاهدة ثلاثيولكو ، مما فتح المجال أمام مريان المعاهدة على جميع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

إننا نحمل الأمم المتحدة باستمرار أعباء متزايدة . فكمبوديا ويوغوسلافيا والصومال ليست سوى أمثلة قليلة على ارتباطها المتزايد . وهذا لا يحدث دون أن تترتب عليه آثار مالية شديدة بالنسبة للمنظمة . ومراحة ، يمسب عليّ أن أمدّق أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء لا تدفع اشتراكاتها في الوقت المحدد وبالكامل في حين أننا

نتوقع من الأمم المتحدة أن تفضل بدورها المشغل . نعتقد أن من الضروري لعمل الأمم المتحدة على الوجه السليم أن تفي جميع الدول الأعضاء ، لا مجرد ٥ في المائة منها ، بشرط دفع الاشتراكات بالكامل وفي الوقت المحدد . إن الأمم المتحدة لن تتمكن من القيام بمهامها ما لم يدفع كل عضو حصته . والانضباط المالي من جانب الدول الأعضاء له نفس الأهمية من جانب المنظمة .

وبالنسبة لحفظ السلام بوجه خاص ، إذا أردنا أن يكون للمسؤولية الإقليمية عن صيانة السلم والأمن معنى حقيقي ، فعلى أن نؤيد ، بقوة ، نظر الدول الأعضاء في مفهوم تقاسم العبء على أساس إقليمي ، وعلى أية حال ، إن الحلول القصيرة الأجل الحالية للتمويل المؤقت ليست مرضية ولا عادلة . وإذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة معافاة لمواجهة مشاكل الغد ، فإن هذه المسألة تحتاج إلى العلاج اليوم . ومن قبيل الوهم أن نعتقد أن الحلول المؤقتة الحالية ، مهما كانت خلاقة ، ستكون كافية في النهاية .

وكما قلت من قبل ، إن الغرض السانحة للأمم المتحدة لتنفيذ ولايتها لم يسنح مثلها من قبل . وهذا ينطبق على عدد من الصراعات التي كانت تبدو مستعصية حتى الآن الأخيرة . وتعد كمبوديا أوضح حالة يجري فيها تنفيذ خطة للسلام أعدتها الأمم المتحدة . وأنغولا مثال آخر على ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة . ويعطينا استئناف المفاوضات من جانب الأطراف في جنوب إفريقيا بريق أمل في إنشاء ديمقراطية لا عرقية . وثمة مشاركة أولية من جانب الأمم المتحدة . وإن المفاوضات التي جرت في إطار مؤتمر مدريد دفعت عملية السلم في الشرق الأوسط إلى الأمام بعد فترة ركود طويلة . وآمل أن تصبح الأمم المتحدة في هذا المجال أيضا مشتركة اشتراكا وثيقا في مرحلة ما .

لقد أشار صديقي وزميلي دوغلاس هرد عن حق ، وهو يتحدث باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، إلى أن التحديات التي تواجهها في هذه العصر المضطرب تتمثل في إعادة تعزيز نظام الأمن الجماعي الذي يستند إلى الأمم المتحدة . وكما قلت في السابق ، لا يمكن أن تكون الأمم المتحدة كل ما يريده كل فرد . مع ذلك ، من الواضح

أن هناك توقعات هائلة تولدت بسبب النجاح الذي أحرزته المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية . ومن واجبنا أن نعمل على جعل الأمم المتحدة مجهزة بالموظفين والموارد المالية للتعدي للمهام التي سيتعين عليها بالضرورة مواجهتها .

وبهذا أمل ، منطقيا وختاميا ، إلى الأمين العام . إن من دواعي ارتياحي العظيم أن أرى السيد بطرس بطرس غالي في منصبه الرفيع هذا . إن ما أبداه بالفعل من خبرة دولية واسعة وذكاء متوقد وتصميم في معالجة عدد من القضايا يجعله حقا الرجل المناسب في المكان المناسب .

وإنني أطمئن السيد بطرس غالي على تعاون مملكة هولندا معه في اضطلاع بمهمته الشاقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠